التقرير السنوي لعام 2015م

تقرير مجلس الإدارة

يسر مجلس الإدارة أن يقدم لمساهمي البنك السعودي البريطاني "ساب" التقرير السنوي عن أداء ونشاطات البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م.

مقدمة:

تأسس البنك السعودي البريطاني (ساب) كشركة سعودية مساهمة بموجب المرسوم الملكي رقم م/4 وتاريخ 12 صفر 1398هـ ، الموافق 21 يناير 1978م، وهو شركة زميلة لمجموعة اتش اس بي سي (HSBC)، ويبلغ رأس مال البنك 15 مليار ريال سعودي مقسم إلى 1.5 مليار سهم بقيمة اسمية وقدرها 10 ريال سعودي لكل سهم.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للبنك في تقديم مجموعة متعددة ومتكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للعملاء الأفراد والشركات عبر إداراته وقطاعات أعماله وفروعه المنتشرة في المملكة العربية السعودية، ولا يوجد للبنك أية فروع أو شركات تابعة مؤسسة أو تعمل خارج المملكة العربية السعودية.

ويقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية تقليدية تشمل الحسابات الجارية والادخارية والودائع لأجل، التمويلات الائتمانية للشركات، القروض الشخصية والسكنية، تمويلات التجارة، إدارة النقد والمدفوعات، أعمال الخزينة وبطاقات الائتمان، كما يقدم البنك منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة ومعتمدة من قبل وتحت إشراف هيئة شرعية مستقلة.

يمتلك البنك 100% (2014: 100%) من الحصص في رأس مال شركة وكالة ساب للتأمين المحدودة (شركة تابعة) والذي يبلغ 500 ألف ريال سعودي، وهي شركة ذات مسئولية محدودة مسجلة وتمارس أنشطتها في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 1010235187 وتاريخ 18 جمادى الثانية 1428هـ (3 يوليو 2007م). وتتوزع هذه الملكية بنسبة 98% كملكية مباشرة للبنك و 2% كملكية غير مباشرة من خلال شركة تابعة (الحصة غير المباشرة مملوكة من خلال شركة تابعة ومسجلة وتعمل في المملكة العربية السعودية). هذا، ويتمثل نشاط هذه الشركة الرئيسي في العمل كوكيل تأمين وحيد لشركة ساب للتكافل في المملكة العربية السعودية حسب الاتفاقية المبرمة بين الطرفين، ويتيح النظام الأساسي لهذه الشركة التابعة العمل كوكيل لأية شركة تأمين أخرى في المملكة العربية السعودية.

كما يمتلك البنك 100% (2014 : 100%) من الحصص في رأس مال شركة عقارات العربية المحدودة (شركة تابعة) والذي يبلغ 1 مليون ريال سعودي، وهي شركة ذات مسئولية محدودة مسجلة وتعمل في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 1010188350 وتاريخ 12 جمادي الأول 1424هـ (الموافق 12 يوليو 2003م). وتتوزع هذه الملكية بنسبة 99% كملكية مباشرة للبنك و 1% كملكية غير مباشرة من خلال شركة تابعة (الحصة غير المباشرة مملوكة من خلال شركة تابعة و مسجلة في المملكة العربية السعودية). ويتمثل النشاط الرئيسي للشركة في شراء وبيع وتأجير الأراضي والعقارات لأغراض الاستثمار.

كما يمتلك البنك 100% (2014 : 100%) من الحصص في رأس مال شركة ساب للعقارات المحدودة (شركة تابعة) والذي يبلغ 500 الف ريال سعودي، وهي شركة ذات مسئولية محدودة مسجلة وتعمل في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 1010428580 وتاريخ 12 صفر 1436هـ (الموافق 4 ديسمبر 2014م). وتتوزع هذه الملكية بنسبة 99.8% كملكية مباشرة للبنك و 0.2%- كملكية

غير مباشرة من خلال شركة تابعة ومسجلة في المملكة العربية السعودية، ويتمثل النشاط الرئيسي لهذه الشركة في تسجيل العقارات باسم الشركة.

ويؤكد البنك أنه لا توجد أية اسهم أو سندات دين قيد الإصدار لأي من هذه الشركات الثلاث التابعة.

أبرز النتائج المالية لفترة الخمس سنوات الأخيرة:

مليون ريال سعودي

السنة	2015	2014	2013	2012	2011
ودائع العملاء	148,639	145,870	138,961	120,434	105,577
حقوق المساهمين	28,175	26,071	22,833	20,066	17,166
صافي الاستثمارات	35,426	45,281	37,400	27,587	22,200
صافي القروض والسلف	125,424	115,221	106,115	96,098	84,811
إجمالي الأصول	187,750	187,609	177,302	156,652	138,658
صافي الدخل	4,331	4,266	3,774	3,240	2,888
إجمالي الأرباح الموزعة	1,245	1,150	1,100	1,000	563

التحليل الجغرافي للإيرادات:

تتحقق معظم إيرادات البنك بشكل أساسي من نشاطاته داخل المملكة العربية السعودية وليس للبنك أية فروع أو شركات تابعة أو زميلة مؤسسة أو تعمل خارج المملكة العربية السعودية. ويبين الجدول التالي توزيع إجمالي تلك الإيرادات حسب التصنيف الجغرافي لمناطق المملكة:

مليون ريال سعودي

السنة	المنطقة الوسطى	المنطقة الغربية	المنطقة الشرقية
2015م	3,902	1,637	1,092

القطاعات التشغيلية:

يتكون الهيكل التنظيمي للبنك من أقسام / قطاعات العمل التشغيلية الرئيسية التالية:-

قطاع الخدمات المصرفية الشخصية: ويلبي بشكل أساسي الاحتياجات البنكية الشخصية للأفراد وعملاء الخدمات المصرفية الخاصة، بما في ذلك الودائع والحسابات الجارية والادخارية والتمويلات الشخصية وبطاقات الائتمان

قطاع الخدمات المصرفية للشركات: وهو مسئول عن المتطلبات المصرفية للعملاء التجاريين والشركات، بما في ذلك الودائع والحسابات الجارية والقروض والتمويلات والتسهيلات الائتمانية الأخرى.

قطاع الخزينة : يدير قسم الخزينة بشكل رئيسي الأعمال المرتبطة بأسواق رأس المال، ومعاملات العملات الأجنبية والمتاجرة بالمشتقات المالية. ويدير هذا القسم أيضا السيولة بالبنك، ومخاطر أسعار

العملات والعمولات الخاصة . كما أنه مسئول عن تمويل عمليات البنك وإدارة المحفظة الاستثمارية وقائمة المركز المالي.

القطاعات الأخرى: وتشمل الاستثمار في مشروع مشترك وشركة زميلة.

وتسجل المعاملات التي تتم بين أقسام العمل حسبما يتم قيدها من قبل نظام أسعار التحويل بالبنك. وفيما يلي تحليل لإجمالي دخل ومصاريف العمليات والنتائج للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م حسب قطاع العمل:

بآلاف الريالات السعودية	قطاع الخدمات المصرفية الشخصية	قطاع الخدمات المصرفية للشركات	قطاع الخزينة	أخرى	الإجمالي
إجمالي دخل العمليات	2,311,689	2,970,362	1,348,576	-	6,630,627
إجمالي مصاريف العمليات	1,465,074	829,361	135,990	-	2,430,425
أرباح في مشروع مشترك وشركة زميلة	-	-	-	130,345	130,345
صافي الدخل	846,615	2,141,001	1,212,586	130,345	4,330,547

ويتمثل جانب من الأرباح المحققة للبنك في المشروع المشترك والشركة الزميلة وتشمل:

- **شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة:**
يملك ساب 51% (2014: 51%) من أسهم شركة اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة، وهي شركة مشتركة مع مجموعة اتش اس بي سي مرخصة من قبل هيئة السوق المالية ومسجلة وتمارس أنشطتها في المملكة العربية السعودية ويبلغ رأس مالها المدفوع 500 مليون ريال سعودي. لم يقم ساب بتوحيد هذه المنشأة لأنه لا يوجد لديه حقوق في العوائد المتغيرة من علاقته بالمنشأة والمقدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال ممارسة السلطة على المنشأة. وتختص هذه الشركة بتقديم الخدمات البنكية الاستثمارية والتي تشمل الاستشارات المصرفية الاستثمارية والوساطة وتمويل الدين والمشاريع إضافة إلى التمويل الإسلامي، كما أنها تدير صناديق الاستثمار المشترك والمحافظ التقديرية.

- **شركة ساب تكافل:**
وهي شركة مساهمة سعودية، مدرجة في سوق المال السعودي، تمارس أعمالها في المملكة العربية السعودية، يمتلك البنك حصة قدرها 32.5% (2014: 32.5%) من رأس مالها البالغ 340 مليون ريال سعودي. وتختص الشركة بتقديم خدمات تأمين متنوعة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تشمل منتجات تكافل عائلية وعامة. وتبلغ القيمة السوقية للاستثمارات في ساب تكافل كما في 31 ديسمبر 2015م، 363.4 مليون ريال سعودي (2014: 346.9 مليون ريال سعودي).

الأرباح:

ارتفعت أرباح البنك في نهاية عام 2015م إلى 4,331 مليون ريال سعودي، بزيادة وقدرها 64 مليون ريال سعودي بما نسبته 1.5% عما كانت عليه أرباح البنك في نهاية عام 2014م والتي بلغت 4,266 مليون ريال سعودي، ويعود ذلك بشكل رئيسي كنتيجة لارتفاع صافي دخل العمولات الخاصة بمبلغ 191 مليون ريال سعودي مكاسب إستثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة بمبلغ 59 مليون ريال سعودي والحصة في أرباح مشروع مشترك وشركة زميلة بمبلغ 21 مليون ريال سعودي يقابلها جزئيا الإنخفاض في دخل الاتعاب والعمولات البنكية بمبلغ 95 مليون ريال سعودي والأرتفاع في المصاريف التشغيلية بمبلغ 85 مليون ريال سعودي والإنخفاض في دخل توزيعات الارباح بمبلغ 28 مليون ريال سعودي.

بلغ دخل السهم للعام 2015م 2.89 ريال سعودي مقارنة بـ 2.84 ريال سعودي للسهم في عام 2014م (تم تعديلها في مقابل أسهم المنحة بواقع سهم واحد لكل سهمين مملوكة في عام 2015م).

بلغ إجمالي قيمة الأصول خلال عام 2015م 187.8 مليار ريال سعودي، مقارنة بمبلغ 187.6 مليار ريال سعودي كما بنهاية العام 2014م، ويمثل ذلك زيادة بمبلغ 0.2 مليار ريال سعودي أو بنسبة 0.1% في حين بلغت ودائع العملاء كما في نهاية العام 2015م 148.6 مليار ريال سعودي بزيادة وقدرها 2.8 مليار ريال سعودي ويمثل ذلك زيادة بنسبة 1.9% عما كانت عليه في نفس الفترة من عام 2014 والتي بلغت 145.9 مليار ريال سعودي.

كما بلغت قروض وسلف العملاء 125.4 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2015م بارتفاع وقدره 10.2 مليار ريال سعودي ويمثل ارتفاعا بنسبة 8.9 % مقارنة بمبلغ 115.2 مليار ريال كما في نفس الفترة من السنة الماضية. وبلغت محفظة الاستثمارات 35.4 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2015م، بانخفاض بمبلغ 9.9 مليار ريال سعودي بما يمثل 21.8% مقارنة بمبلغ 45.3 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2014م.

الأرباح النقدية

طبقا للنظام الأساسي للبنك ووثيقة حوكمة ساب فإن سياسة توزيع الأرباح التي ينتهجها البنك تتوافق مع أحكام نظام مراقبة البنوك، والتوجيهات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي، ويتم توزيع صافي الأرباح السنوية للبنك كالتالي:

1. يتم احتساب وتخصيص المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المستحقة على المساهمين السعوديين والضريبة المستحقة على الشريك الأجنبي طبقا للقواعد والأحكام النافذة في المملكة العربية السعودية، ويقوم البنك بدفع تلك المبالغ بعد اقتطاعها من صافي الأرباح الموزعة لهذه الأطراف.
2. يقتطع البنك نسبة 25% من الأرباح الصافية وترحل لتدعيم الاحتياطي النظامي إلى أن يصبح ذلك الاحتياطي معادلا لقيمة رأس المال المدفوع.
3. بناء على توصيات مجلس الإدارة وإقرار الجمعية العامة للبنك يتم توزيع الأرباح على مساهمي البنك بحسب عدد الأسهم التي يمتلكها كل مساهم.
4. يتم ترحيل صافي الأرباح غير الموزعة كأرباح مبقاة أو يتم تحويلها إلى الاحتياطي النظامي.

الجمعية العامة غير العادية للبنك والتي جرى عقدها بتاريخ 11 مارس 2015م أقرت توصية مجلس إدارة البنك بتوزيع الأرباح النقدية المقررة عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2014م لجميع مساهمي

البنك المسجلين كما بتاريخ نهاية تداول يوم عقد الجمعية العامة والتي بلغت 1,150 مليون ريال بواقع 1,15 ريال سعودي واحد وخمسة عشر هللة لكل سهم ، وقد بلغ صافي ربح السهم الموزع 1.05 ريال سعودي (ويمثل نسبة 10.5% من القيمة الأسمية للسهم) وذلك بعد اقتطاع الزكاة وقيدت هذه الأرباح بالحسابات البنكية للمستفيدين من مساهمي البنك اعتباراً من 18 مارس 2015م.

وكان البنك قد اقترح توزيع أرباح نقدية للمساهمين عن النصف الأول من عام 2015م بمبلغ إجمالي وقدره 675 مليون ريال سعودي قبل اقتطاع الزكاة، بواقع 0.45 ريال للسهم الواحد، وكانت الأحقية في الأرباح لمساهمي البنك المسجلين لدى مركز إيداع الأوراق المالية (تداول) كما بنهاية تداول يوم الأربعاء 28 رمضان 1436هـ الموافق 15 يوليو 2015م. وقد تم ترتيب دفع أرباح النصف الاول من العام 2015م والتي بلغت 0.40 ريال سعودي للسهم الواحد (وتمثل 4% من القيمة الأسمية للسهم) بعد اقتطاع الزكاة للمساهمين السعوديين وذلك في 12 أغسطس 2015م.

وفي شأن توزيعات الأرباح المقترحة عن النصف الثاني من العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2015م، فقد أعلن البنك بتاريخ 27 ديسمبر 2015م عن صدور قرار مجلس الإدارة بالتوصية للجمعية العامة للبنك التي سوف تعقد بتاريخ 29 مارس 2016م باعتماد توزيع أرباح نقدية للمساهمين عن النصف الثاني من العام المالي 2015م بإجمالي وقدره 570 مليون ريال سعودي بواقع 0.38 ريال سعودي للسهم الواحد. وسوف تكون أحقية تلك الأرباح لمساهمي البنك المسجلين لدى مركز إيداع الأوراق المالية (تداول) كما بنهاية تداول يوم الجمعية العامة. وبذلك يكون صافي الربح الموزع للمساهمين السعوديين، بعد اقتطاع الزكاة، 0.35 ريال سعودي للسهم الواحد (ويمثل نسبة 3.5% من القيمة الأسمية للسهم).

وبناء على ما تقدم، فإن إجمالي الأرباح المدفوعة أو المقترحة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م يبلغ 1,245 مليون ريال سعودي بواقع 0.83 ريال سعودي للسهم الواحد، ويبلغ صافي الأرباح الموزعة للمساهمين السعوديين بعد اقتطاع الزكاة 0.75 ريال للسهم الواحد (ويمثل 7.5% من القيمة الأسمية للسهم).

وقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح كما يلي: -

	بآلاف الريالات
صافي دخل العام 2015م	4,330,547
الأرباح المبقاة من السنة السابقة	5,858,579
المجموع	**10,189,126**
توزع كما يلي :	
المحول إلى رأس المال	2,500,000
المحول إلى الاحتياطي النظامي	1,082,637
الزكاة الشرعية وضريبة الدخل	405,200
صافي توزيعات أرباح	839,800
الأرباح المبقاة لعام 2015	**5,361,489**

أسهم المنحة الصادرة:

أقرت الجمعية العامة غير العادية للبنك التي عقدت بتاريخ 11 مارس 2015م م زيادة راس مال البنك من 10 مليار سعودي إلى 15 مليار سعودي، وبموجبه فقد أصدر ساب أسهم منحة بمبلغ 500 مليون ريال

سعودي وبقيمة اسمية وقدرها 10 ريال للسهم الواحد وذلك بواقع سهم مجاني واحد لكل سهمين حاليين للمساهمين.

الجمعية العامة غير العادية للبنك

وفق ما تقضي به التوجيهات الإشرافية فقد عقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ يوم الأربعاء 20 جمادى الاولى 1436هـ الموافق 11 مارس 2015م بمبنى الإدارة العامة للبنك الكائن في شارع الأمير عبد العزيز بن مساعد بن جلوي بمدينة الرياض، ونظرت الجمعية العامة للبنك وأقرت القرارات التالية والتي جرى نشرها على موقع تداول بتاريخ 12 مارس 2015م وكذلك على موقع البنك الإلكتروني :

أولاً: الموافقة على تقرير مجلس الإدارة إلى المساهمين بشأن نشاطات البنك خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014م.

ثانياً: التصديق على الميزانية العمومية والموافقة على تقرير مراقبي الحسابات كما في 31 ديسمبر 2014م وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ.

ثالثاً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن نتائج أعمال إدارتهم للفترة من 1 يناير 2014م وحتى 31 ديسمبر 2014م.

رابعاً: الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح النقدية المقترحة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م للمساهمين بإجمالي وقدره 1,150 مليون ريال سعودي بواقع 1.15 ريال سعودي واحد وخمس هللات للسهم، ويمثل ذلك ربحا صافيا للمساهمين السعوديين، بعد خصم الزكاة، بلغ 1.05 ريال ويمثل 10.50% من قيمة السهم الاسمية.

خامساً: الموافقة وفقاً لتوصية لجنة المراجعة على اختيار كل من الساده / كي بي إم جي الفوزان والسدحان، والساده/ ايرنست أند يونغ، كمراقبي الحسابات من بين المرشحين لمراجعة القوائم المالية للبنك للعام 2015م والتقارير الربع السنوية وتحديد أتعابهم.

سادساً: الموافقة على المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة نظير عضويتهم وإدارتهم والمضمنة في تقرير مجلس الإدارة للفترة من 1 يناير 2014م وحتى 31 ديسمبر 2014م.

سابعاً: الموافقة على تعديل قواعد ولوائح عمل لجنة المراجعة بما يتسق مع المتطلبات الصادرة عن الجهات الإشرافية.

ثامناً: الموافقة على تعيين الاستاذ/ سعد بن عبدالمحسن الفضلي، كعضو غير تنفيذي بمجلس إدارة البنك خلفاً للأستاذ/ محمد بن عبدالرحمن السمحان، اعتباراً من تاريخ 1 أبريل 2014م، وحتى نهاية دورة المجلس الحالية في 31 ديسمبر 2016م.

تاسعاً: الموافقة على زيادة رأس مال البنك بنسبة 50% من 10,000 مليون ريال سعودي إلى 15,000 مليون ريال سعودي وذلك عن طريق رسملة جزء من الأرباح المبقاة (2,500 مليون ريال سعودي) والاحتياطي النظامي (2,500 مليون ريال سعودي)، وإصدار أسهم مجانية بواقع سهم لكل سهمين

للمساهمين المسجلين في سجلات البنك كما في نهاية تداول يوم 20 جمادى الأولى 1436هـ الموافق 11 مارس 2015م، وليصبح رأس مال البنك 15,000 مليون ريال سعودي مقسماً إلى 1,500 مليون سهم متساوي القيمة الاسمية وقيمة كل سهم 10 ريالات سعودية.

وقد تمت إضافة أسهم المنحة في المحافظ الاستثمارية العائدة للمساهمين بتاريخ 12 مارس 2015م، في حين جرى الانتهاء من بيع كسور الأسهم الناتجة عن زيادة رأس مال البنك وإيداع حواصلها بحسابات المساهمين البنكية المربوطة محافظهم الاستثمارية بها وذلك اعتباراً من تاريخ 01 أبريل 2015م

عاشراً: الموافقة على تعديل نص المادة رقم (6) من نظام البنك الأساسي لتتوافق مع الزيادة في رأس المال.

المدفوعات النظامية المستحقة:

تتكون المدفوعات النظامية المستحقة على البنك لعام 2015م من الزكاة المستحقة على المساهمين السعوديين والضريبة المستحقة على الشريك الأجنبي والمبالغ المستحقة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن اشتراكات تأمينات للموظفين. وقد بلغت المدفوعات النظامية المستحقة للعام 2015م كما يلي:

البند	إجمالي المبالغ بالآف الريالات السعودية
الزكاة الشرعية المستحقة على المساهمين السعوديين عن العام 2015م	64,800
ضريبة الدخل المستحقة على حصة المساهم غير السعودي عن عام 2015م.	340,400
مدفوعات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	108,148
مدفوعات أخرى	2,518

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

تقدم الشركة الأم لأحد المساهمين بالبنك - شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي في - خبرات إدارية متخصصة بموجب اتفاقية الخدمات الفنية. وقد جددت هذه الاتفاقية في 30 سبتمبر 2012م لمدة خمس سنوات ميلادية .

يتعامل البنك، خلال دورة أعماله العادية، مع أطراف ذات علاقة، وترى الإدارة ومجلس الإدارة بأن هذه المعاملات قد تمت بنفس الشروط المطبقة على المعاملات مع الأطراف الأخرى. وتخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للنسب المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

كانت أرصدة نهاية السنة المدرجة في القوائم المالية الموحدة والناتجة عن هذه المعاملات على النحو التالي :-

كما في 31 ديسمبر 2015م	بآلاف الريالات السعودية
مجموعة هونج كونج وشنغهاي المصرفية :	
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	7,007,693
استثمارات	943,556
موجودات أخرى	13,468
مشتقات (بالقيمة العادلة)	(99,846)
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	738,502
مطلوبات أخرى	8,355
تعهدات والتزامات محتملة	1,673,929

وتشمل الاستثمارات أعلاه استثمارات في مشروع مشترك وشركة زميلة وتبلغ 693.2 مليون ريال سعودي

أعضاء مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم:	بآلاف الريالات السعودية
قروض وسلف	3,009,582
ودائع العملاء	8,802,798
مشتقات – (بالقيمة العادلة)	23,474
تعهدات والتزامات محتملة	224,345

صنف المساهمون الذين يمتلكون أكثر من 5% من رأس المال للبنك على أنهم من كبار المساهمين.

صناديق البنك المشتركة **كما في 31 ديسمبر 2015م**	بآلاف الريالات السعودية
قروض وسلف	7,068
ودائع العملاء	697,514

فيما يلي تحليل بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية كما في 31 ديسمبر 2015م :

	بآلاف الريالات السعودية
دخل عمولات خاصة	94,372
مصاريف عمولات خاصة	(148,660)
دخل رسوم وعمولات	47,653
رسوم خدمات مدفوعة لمجموعة اتش اس بي سي	39,384
اتفاقية ترتيبات المشاركات في أرباح النشاطات البنكية الاستثمارية	(2,340)
الحصة في أرباح الشركات الزميلة	130,345
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	2,995

فيما يلي تحليل بإجمالي التعويضات المدفوعة لكبار موظفي الإدارة خلال السنة:

كما في 31 ديسمبر 2015م	بآلاف الريالات السعودية
مزايا موظفين قصيرة الأجل (رواتب وبدلات)	36,749
تعويضات نهاية الخدمة	687

يقصد بكبار موظفي الإدارة أولئك الأشخاص ، بمن فيهم المدراء التنفيذيين، الذين لهم الصلاحية والمسئولية للقيام بأعمال التخطيط والتوجيه والإشراف على أنشطة البنك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

يمنح البنك لموظفيه وبعض موظفي الإدارة العليا برامج حوافز محسوبة على أساس الأسهم، ويوجد هناك ثلاثة من هذه البرامج قائمة كما في 31 ديسمبر 2015م.

الاقتراض وسندات الدين المصدرة:

انطلاقا من سعي البنك المتواصل لتعزيز مركز وكفاية رأسماله وايضا تنويع مصادر الدخل وخفض اختلاف الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات، فقد أصدر البنك سندات الدين التالية:

كما في 31 ديسمبر 2015م	بآلاف الريالات السعوديـة
صكوك ثانوية بالريال السعودي مدتها 5 سنوات بمبلغ 1,500 مليون ريال سعودي – 2012م	1,500,000
صكوك ثانوية بالريال السعودي مدتها 7 سنوات بمبلغ 1,500 مليون ريال سعودي – 2013م	1,500,000
صكوك ثانوية بالريال السعودي مدتها 10 سنوات بمبلغ 1,500 مليون ريال سعودي – 2015م	1,500,000
الإجمالي	4,500,000

صكوك ثانوية بالريال السعودي مدتها 5 سنوات بمبلغ 1,500 مليون ريال سعودي – 2012م

أصدر البنك هذه الصكوك بتاريخ 28 مارس 2012م وتستحق السداد في شهر مارس من عام 2017م. وقد صدرت هذه الصكوك كصكوك تجارية جزئية تتراوح بين سندات الدين ذات أولوية إلى صكوك تالية أولوية الدفع إلى حد 1.000 مليون ريال سعودي. وقد تم الاكتتاب بالكامل بالجزء المتبقي والبالغ 500 مليون ريال نقدا.

تحمل الصكوك معدل دخل عمولة خاصة فعلية لمدة ثلاثة أشهر وفقاً للمعدلات السائدة بين البنوك في المملكة العربية السعودية زائداً 120 نقطة أساس، وتستحق السداد كل ثلاثة أشهر. إن هذه الصكوك غير مضمونة، ومدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول).

صكوك ثانوية بالريال السعودي مدتها 7 سنوات بمبلغ 1,500 مليون ريال سعودي – 2013م

أصدر البنك هذه الصكوك بتاريخ 17 ديسمبر 2013م وتستحق السداد في شهر ديسمبر من عام 2020م. وهذا الإصدار متوافق مع بروتوكول بازل ويملك ساب الخيار في دفع الصكوك بعد 5 سنوات بموجب موافقة مسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي وأحكام وشروط الاتفاقية.

تحمل الصكوك معدل دخل عمولة خاصة فعلية لمدة ستة أشهر وفقاً للمعدلات السائدة بين البنوك في المملكة العربية السعودية زائداً 140 نقطة أساس، وتستحق السداد على اساس نصف سنوي. إن هذه الصكوك غير مضمونة، ومدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول).

صكوك ثانوية بالريال السعودي مدتها 10 سنوات بمبلغ 1,500 مليون ريال سعودي – 2015م

أصدر البنك هذه الصكوك بتاريخ 28 مايو 2015م وتستحق السداد في شهر مايو من عام 2025م. وهذا الإصدار متوافق مع بروتوكول بازل 3 ويملك ساب الخيار في دفع الصكوك بعد 5 سنوات بموجب موافقة مسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي وأحكام وشروط الاتفاقية.

تحمل الصكوك معدل دخل عمولة خاصة فعلية لمدة ستة أشهر وفقاً للمعدلات السائدة بين البنوك في المملكة العربية السعودية زائداً 130 نقطة أساس، وتستحق السداد على اساس نصف سنوي. إن هذه الصكوك غير مضمونة، ومدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول).

الاقتراض:

يمثل هذا البند قرضاً ممنوحاً بعمولة ثابتة لمدة 12 سنة من مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation)، ويحمل عمولة خاصة بواقع 5.11% تدفع بصفة نصف سنوية. وقد تم الحصول على هذا القرض في 7 يوليو 2005م، ويستحق السداد في 15 يونيو 2017م. ويبين الجدول التالي بيانات الاستحقاق:

تاريخ الدفعة	مبلغ الدفعة	الرصيد القائم
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015م		46,875

15 يونيو 2016م	15,625	31,250
15 ديسمبر 2016م	15,625	15,625
15 يونيو 2017م	15,625	-

مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة:

تتحدد المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس إدارة البنك السعودي البريطاني (ساب) أو الأعضاء من خارج مجلس الإدارة طبقا للأطر المحددة بموجب التعليمات الصادرة عن السلطات الإشرافية وتخضع للمبادئ الرئيسية لحوكمة البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية وقواعد المكافآت والتعويضات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي وقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية ونظام الشركات والنظام الأساسي للبنك وأيضا وثيقة حوكمة ساب وسياسة ساب للتعويضات.

وقد بلغت مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة نظير عضويتهم في مجلس إدارة البنك ومشاركتهم في أعماله خلال العام 2015م، مبلغ 2,995,000 ريال سعودي شاملة مبلغ 315,000 ريال سعودي بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان الفرعية المنبثقة عن مجلس الإدارة وهي اللجنة التنفيذية ولجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة المخاطر.

ويوضح الجدول التالي بيانات المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان التابعة له وكبار المسئولين التنفيذيين بالبنك خلال العام: -

العام 2015م بآلاف الريالات السعودية	**أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين**	**أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين**	**أعضاء مجلس الإدارة المستقلين**	**بيانات التعويضات لستة من كبار المسئولين التنفيذيين ممن تلقوا أكبر تعويض من البنك، ويشمل ذلك عضو مجلس الإدارة المنتدب ورئيس الرقابة المالية**	**بيانات التعويضات لكبار التنفيذيين الذين يتطلب تعيينهم عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي**
رواتب وتعويضات	2,432	1,489	1,506	8,042	18,271
بدلات	203	-	-	2,610	7,210
مكافآت سنوية ودورية	3,832	-	-	15,652	20,797
برامج الحوافز	-	-	-	-	-
التعويضات والمزايا العينية الأخرى المدفوعة شهريا أو سنويا.	500	-	-	1,081	2,180

مزايا وبرامج الموظفين:

تمشيا مع توجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي ومجلس الاستقرار المالي، فقد تم إجراء مراجعة مستقلة لهيكل الرواتب والتعويضات بالبنك من قبل مستشار خارجي، وتم تقديم التقرير إلى لجنة الترشيحات والمكافآت للدراسة ثم جرى الرفع به مع تقرير إداري إلى مؤسسة النقد العربي السعودي.

وكان البنك قد قام خلال النصف الثاني من عام 2014 بإجراء دراسة شاملة وتقييم لكافة خصائص المزايا والتعويضات المقدمة لجميع موظفي ساب على مستوى جميع الفئات الوظيفية؛ وشملت الدراسة أفضل الممارسات في سوق العمل من أجل تحديد حقول التطوير الممكنة. وكنتيجة لذلك فقد تم تعزيز عدد من المزايا الحالية وإضافة عدد آخر حيث تم تطبيق تلك المزايا في الفترة من أكتوبر 2014 – يناير 2015م.

وبناء على ذلك، فقد انعكست التغيرات الرئيسية في المزايا في سياسة التعويضات خلال المراجعة السنوية لسياسة التعويضات وذلك طبقا "لمبادئ الحوكمة للبنوك" الصادرة في شهر أكتوبر 2014م من قبل لجنة بازل للإشراف المصرفي.

طبقا لأحكام نظام العمل النافذ في المملكة العربية السعودية وسياسات البنك الداخلية، يستحق تعويض نهاية الخدمة الدفع في نهاية فترة عمل الموظف. وقد بلغت تعويضات نهاية الخدمة المستحقة للموظفين كما في نهاية شهر أكتوبر 2015م مبلغ 382.4 مليون ريال سعودي.

ويعتمد البنك ثلاثة برامج أسهم لبعض الموظفين، حيث يعكس البرنامج عدد الأسهم المخصصة للأداء للسنوات 2012م و 2013م و 2014م والتي بلغت قيمتها السوقية 16,046,687 ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2015م.

تأكيدات أعضاء مجلس الإدارة:

يؤكد مجلس الإدارة للمساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة وحسب معرفته التامة من كافة النواحي المادية ما يلي:-

- أن سجلات الحسابات أعدت بالشكل الصحيح.
- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة ونفذ بفاعلية.
- أنه لا يوجد أي شك يذكر في قدرة البنك على مواصلة نشاطه.
- لا يوجد عقد البنك طرف فيه ويوجد فيه أو كانت توجد فيه مصلحة جوهرية لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو المدير المالي أو لأي شخص ذو علاقة بهم، ما عدا ما جرى ذكره في تبيان المعاملات مع الأطراف الأخرى في هذا التقرير.

كذلك قام مراجعو الحسابات حسب الموضح في تقريرهم، كجزء من أداء واجباتهم بشأن القوائم المالية، بمراجعة ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وذلك بما يمكنهم من تصميم إجراءات مراجعة ملائمة، ولكن ليس لغرض تكوين رأي حول فعالية الضوابط الداخلية بالبنك. وقد أبلغ المراجعون مجلس الإدارة ببعض النواقص أو التوصيات الناشئة عن ذلك العمل. وبرأي الإدارة فإن هذه البنود لا تشكل نواح جوهرية، ولذلك اصدر المراجعون تقريرهم غير المتحفظ على القوائم المالية للبنك.

المعايير المحاسبية:

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية والصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية وأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك وتوجيهات هيئة السوق المالية الصادرة بموجب التعميم رقم ص/1/15/12231 وتاريخ 1436/10/27هـ الموافق 2015/8/12م.

ولا توجد هناك أي اختلافات جوهرية في المعايير المحاسبية المطبقة لدى ساب عن معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المطبقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م.

تعيين مراجعي حسابات البنك:

صادقت الجمعية العامة للبنك المنعقدة في 11 مارس 2015م على اختيار كل من السادة/ كيه بي أم جي الفوزان والسدحان، والسادة/ إيرنست أند يونغ كمراجعين لحسابات البنك من بين المرشحين لذلك طبقا لتوصية لجنة المراجعة، واوكل لهم مراجعة القوائم المالية السنوية وأيضا الربع سنوية للبنك وذلك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م وتحديد اتعابهم.

بازل 3:

إن بروتوكول بازل 3 هو معيار عمل دولي يهدف إلى تعزيز ممارسات وإجراءات إدارة المخاطر لدى المؤسسات المالية حيث يشترط حدا نظاميا أدنى للمتطلبات الرأسمالية آخذا في الاعتبار وضع مخاطر الشركة ذات العلاقة. وهذا المعيار تبنته مؤسسة النقد العربي السعودي.

يعتمد بروتوكول بازل 3 على و يعزز الإطار النظامي الذي تم تبنيه من قبل بازل 2 وبازل 2.5 والتي تشكل الآن أجزاء لا تتجزأ من إطار بازل 3.

وكانت قواعد بازل النهائية قد صدرت من قبل مؤسسة النقد وحدد تاريخ النفاذ اعتبارا من 1 يناير 2013م.

يتكون إطار بروتوكول بازل 3 من ثلاثة أركان تعزز بعضها البعض، والتي تهدف مجتمعة إلى المساهمة في تقوية سلامة ومتانة الأنظمة المالية:

الركن الأول: ويتعلق بالحد الأدنى للمتطلبات الرأسمالية بالنسبة للمخاطر الائتمانية ومخاطر العمليات ومخاطر الأسواق.

الركن الثاني: ويتعلق بالمراجعة الإشرافية لمؤسسة النقد لإجراءات تقييم الكفاية الرأسمالية الداخلية لساب.

الركن الثالث: ويتعلق بسلوكيات وأنظمة السوق من خلال الإفصاح العام.

صممت إجراءات تقييم الكفاية الرأسمالية الداخلية لمعرفة وتحديد المتطلبات الرأسمالية تحت سيناريوهات الضغط وأيضا رأس المال بالنسبة لمخاطر الركن الثاني. وتشير مخاطر الركن الثاني إلى المخاطر التي لم تقيد أو تحدد بموجب الركن الأول، كمخاطر التركز، مثلا.

إن إجراءات تقييم الكفاية الرأسمالية الداخلية هي مستند شامل مصمم لتقييم بيانات مخاطر البنك، وإجراءات تحديد وقياس ومراقبة المخاطر والمتطلبات الرأسمالية ومصادر رأس المال. وتعكس هذه الإجراءات طريقة محافظة وواقعية لتقييم متطلبات ساب الرأسمالية الحالية والمخططة على أساس موحد بالكامل ضمن إطار الركن الثاني من بازل 2 والوضع المتوقع للبنك.

لقد تم إعداد إجراءات تقييم الكفاية الرأسمالية الداخلية تمشيا مع التوجيهات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ويتم تحديثها على أساس سنوي.

لقد تم إعداد بيانات الإفصاح المتعلقة ببروتوكول بازل 3 طبقا لقواعد بازل 3 الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي في شهر ديسمبر 2012م.

لقد تم الاتفاق على نسبة 7% كحد أدنى للفئة 1 من الأسهم العامة شاملة عامل حفظ رأس المال. وسوف يتم تنفيذ أية متطلبات حفظ رأسمال إضافية في مواجهة التقلبات الدورية على مراحل ابتداء من عام 2016م حتى نسبة 2.5% كحد أعلى. إضافة لذلك فإن كافة فئات الأدوات الرأسمالية المطلوب إدراجها في رأس المال النظامي اعتبارا من 1 يناير 2013م يجب أن تستوعب الخسائر في نقطة عدم الجدوى قبل أن يتعرض دافع الضريبة للخسائر. وسوف يتم تنفيذ المعالجة الرأسمالية للأوراق المالية الصادرة قبل هذا التاريخ بالتدريج على مدى 10 سنوات اعتبارا من 1 يناير 2013م.

أصدرت مؤسسة النقد تعليمات نهائية بخصوص نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل الثابت، وقد أصبحت هاتين النسبتين تمثلان حدا أدنى اعتبارا من 1 يناير 2015م و 1 يناير 2016م على التوالي.

إن ساب في موقع جيد يمكنه من الاستجابة للمتطلبات الرأسمالية التي يفرضها بروتوكول بازل 3، وسوف يواصل ساب خلال عام 2016م المشاركة في مجموعات العمل التي شكلتها مؤسسة النقد بخصوص مختلف أوجه بازل 3 والتي تهدف لإنهاء تنفيذ قواعد المعيار في المملكة العربية السعودية بشكل سليم.

التقييم الائتماني:

بعد خفض درجة التقييم من قبل وكالة ستاندارد أند بورز في 17 فبراير 2016م للتقييم الائتماني للمملكة العربية السعودية من +A إلى -A مع نظرة مستقبلية مستقرة، قامت وكالة ستاندارد أند بورز بمراجعة درجات التقييم الائتماني والنظرات المستقبلية للبنوك السعودية المغطاة من قبل الوكالة. وقد خفضّت وكالة ستاندارد أند بورز في 22 فبراير 2016م درجة تقييم ساب من 'A/A-1' 'A-/A-2' كدرجة تقييم ائتمان للطرف المقابل على المدى البعيد والمتوسط مع إبقاء النظرة المستقبلية سلبية.

كما اكدت وكالة فيتش خلال عام 2015م 'A/F1' كدرجة تقييم ائتمان للطرف المقابل على المدى البعيد والمتوسط وراجعت النظرة المستقبلية لساب من مستقرة إلى سلبية.

ويعكس درجة التقييم الائتماني لساب القوة المالية التي يتمتع بها ساب والربحية القوية بشكل متواصل والقدرة على تحقيق الأرباح والسيولة الجيدة علاوة على العلامة التجارية القوية.

ترتيبات تنازل أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين بالبنك عن الرواتب أو التعويضات

لا يوجد لدى البنك أي معلومات عن أي ترتيبات أو اتفاقات بشأن تنازل أي من أعضاء مجلس إدارته أو أياً من كبار التنفيذيين فيه عن أي رواتب أو مكافآت أو تعويضات.

ترتيبات تنازل أيأ من مساهمي البنك عن حقوقهم في الأرباح

لا يوجد لدى البنك أي معلومات عن أي ترتيبات أو اتفاقات بشأن تنازل أي من مساهمي البنك عن أي حقوق لهم في الأرباح.

الإشعار المتعلق بملكيات المساهمين الذين قاموا بإبلاغ البنك بنسب تملكهم (*):

لم يتلق البنك خلال العام 2015م أي إشعارات من المساهمين والأشخاص ذوي العلاقة بخصوص تغير نسبة ملكيتهم في أسهم البنك وذلك بحسب ما تتضمنه متطلبات الإفصاح المضمنة في قواعد التسجيل والإدراج الصادرة من هيئة السوق المالية، وتتضمن الجداول أدناه وصفا للمصالح التي تعود لكبار المساهمين وأعضاء مجلس إدارة البنك وكبار التنفيذيين أو أزواجهم وأولادهم القصر في اسهم أو أدوات الدين :

أولا: وصف لأي مصلحة وحقوق خيار وحقوق اكتتاب العائدة لكبار المساهمين:

كبار المساهمين				
اسم صاحب المصلحة	عدد الأسهم في بداية العام 2015/1/1م	عدد الأسهم في نهاية العام 2015/12/31م *	صافي التغير خلال السنة	
			عدد الأسهم	%
شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي في	400,000,000	600,000,000	200,000,000	50%
شركة العليان السعودية للاستثمار المحدودة	169,828,435	254,567,500	84,739,065	49.9%
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	97,416,959	146,125,438	48,708,479	50%
شركة عبدالقادر المهيدب واولاده	50,009,026	75,013,539	25,004,513	50%

ثانيا: وصف لأي مصلحة وحقوق خيار وحقوق اكتتاب العائدة لأعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأولادهم القصر:

أعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأبنائهم القصر				
اسم صاحب المصلحة	عدد الأسهم في بداية العام 2015/1/1م	عدد الأسهم في نهاية العام 2015/12/31م *	صافي التغير خلال السنة	
			عدد الأسهم	%
خالد سليمان صالح العليان	5,000	7,500	2,500	50%
خالد عبد الله عبد العزيز الملحم	35,413	53,119	17,706	50%
سليمان عبدالقادر عبدالمحسن المهيدب وافراد أسرته	82,493	123,739	41,246	50%
محمد عمران محمد العمران وافراد أسرته	9,373,693	14,060,540	4,686,847	50%
أحمد سليمان باناجه وأفراد اسرته	25,666	38,499	12,833	50%
سعد عبد المحسن الفضلي (ممثلا للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)	1,000	1,000	-	0%
ديفيد روبيرت ديو	1,000	1,000	-	0%
مارتن سبورلنج (ممثلاً للشريك الأجنبي مجموعة HSBC)	1,000	1,000	-	0%
محمد مزيد محمد التويجري (ممثلاً للشريك الأجنبي مجموعة HSBC)	1,000	1,000	-	0%
نايجل هنشلوود (ممثلاً للشريك الأجنبي مجموعة HSBC)	1,000	1,000	-	0%

ثالثا: وصف لأي مصلحة وحقوق خيار وحقوق اكتتاب تعود لكبار التنفيذيين في البنك وزوجاتهم وأولادهم القصر:

كبار التنفيذيين في البنك وزوجاتهم وأبنائهم القصر				
اسم صاحب المصلحة	عدد الأسهم في بداية العام 2015/1/1م	عدد الأسهم في نهاية العام 2015/12/31م*	صافي التغير خلال السنة	
			عدد الأسهم	%
ديفيد روبرت ديو	1,000	1,000	0	0%
سعد عبدالعزيز الخلب	18,497	34,977	16,480	%89.1
محمد ابراهيم العبيد	0	18,000	18,000	100%
كريغ بيل	0	0	0	0%
إيان مكاليستر (**)	0	0	0	0%

* جرى احتساب عدد الأسهم باعتبار أسهم المنحة الناتجة عن زيادة رأس مال البنك من 10 مليار ريال سعودي إلى 15 مليار ريال سعودي بواقع سهم واحد لكل سهمين موزعة على 1,500 مليون سهم والتي جرى إقرارها في اجتماع الجمعية العامة غير العادية والتي عقدت بتاريخ 11 مارس 2015م.

** انتهت علاقة عمل السيد/ إيان مكالستر الذي كان يشغل وظيفة الرئيس التنفيذي للعمليات بالبنك بتاريخ 23 مارس 2015م وحلول السيد/ سعد عبدالعزيز الخلب محله.

مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

أعضاء مجلس الإدارة:

يتكون مجلس إدارة البنك السعودي البريطاني (ساب) من عشرة أعضاء، منهم ستة أعضاء يمثلون المساهمين السعوديين يتم انتخابهم وتعيينهم من قبل الجمعية العامة للبنك لفترة 3 سنوات مع إمكانية إعادة انتخابهم، في حين يتم تعيين الأعضاء الأربعة الآخرين من قبل الشريك الأجنبي (مجموعة HSBC).

وبتاريخ 15 ديسمبر 2013م، اجتمعت الجمعية العامة للبنك وانتخبت أعضاء مجلس الإدارة عن الجانب السعودي لدورة مدتها ثلاث سنوات اعتبارا من 1 يناير 2014م وتنتهي في 31 ديسمبر 2016م. وقد تمت عملية الانتخاب وفق أسلوب التصويت التراكمي.

ولم يطرأ أي تغيير على تشكيل مجلس ادارة البنك في عام 2015م، وبالتالي وعلى ضوء ذلك فقد كان تشكيل مجلس الإدارة كما في تاريخ 31 ديسمبر 2015م من الأعضاء التالية أسماءهم والذين صنفت عضويتهم بحسب ما جاء في المادة (2) من لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن هيئة السوق المالية ووثيقة مبادئ الحوكمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي:-

اسم عضو مجلس الإدارة	تصنيف العضوية	الشركات المساهمة الأخرى خلاف ساب التي يشارك عضو مجلس الإدارة في عضويتها بصفته الشخصية أو ممثلاً عن شخص اعتباري آخر
الأستاذ/ خالد سليمان العليان	عضو مستقل	• شركة الزامل للاستثمار الصناعي
المهندس/ خالد عبد الله الملحم	عضو مستقل	• مدينة الملك عبدالله الاقتصادية • الشركة المتحدة للإلكترونيات (إكسترا) • شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة • شركة الإسمنت الأبيض السعودي
الأستاذ/ محمد عمران العمران	عضو مستقل	• شركة كريديت سويس العربية السعودية • شركة أوريكس للتأجير التمويلي • شركة الراجحي للتأمين التعاوني

الأستاذ/ أحمد سليمان باناجه	عضو مستقل	• الشركة السعودية للتنمية الاقتصادية • سدكو كابيتال • مجموعة الفيصلية
الأستاذ/ سليمان عبدالقادر المهيدب	عضو غير تنفيذي	• شركة عبدالقادر المهيدب وأولاده (ممثلاً لشركة سليمان المهيدب وشركاه) • شركة مجموعة صافولا (ممثلاً لشركة عبدالقادر المهيدب وأولاده) • شركة مصنع الشرق الأوسط للصناعات الورقية (ممثلاً عن شركة عبدالقادر المهيدب وأولاده) • شركة المراعي (ممثلاً لشركة مجموعة صافولا) • شركة التصنيع الوطنية (ممثلاً لشركة عبدالقادر المهيدب وأولاده) • شركة رافال للتطوير العقاري • شركة الأولى للتطوير العقاري (ممثلاً لشركة عبدالقادر المهيدب وأولاده) • الشركة العربية لتنمية المياه والطاقة (اكوا القابضة) • شركة أعمال المياه والطاقة الدولية
الأستاذ/ سعد عبد المحسن الفضلي	عضو غير تنفيذي ممثلاً للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	-
السيد/ نايجل هنشلوود	عضو غير تنفيذي ممثلاً للشريك الأجنبي، مجموعة اتش اس بي سي	-
السيد/ مارتن سبورلنغ	عضو غير تنفيذي ممثلاً للشريك الأجنبي، مجموعة اتش اس بي سي	-
الأستاذ/ محمد مزيد التويجري	عضو غير تنفيذي ممثلاً للشريك الأجنبي، مجموعة اتش اس بي سي	-
السيد/ ديفيد ديو	عضو تنفيذي – عضو مجلس الإدارة المنتدب	-

اجتماعات مجلس الإدارة

خلال العام 2015م عقد مجلس إدارة البنك السعودي البريطاني "ساب" أربعة اجتماعات، ويبين الجدول التالي بيانات تلك الاجتماعات وسجل حضور الأعضاء خلال السنة:

	اسم عضو مجلس الإدارة	تاريخ الاجتماع			
		11 مارس 2015م	03 يونيه 2015م	09 سبتمبر 2015م	16 ديسمبر 2015م
1	الأستاذ/ خالد سليمان العليان	✓	✓	✓	✓
2	المهندس/ خالد عبد الله الملحم	✓	✓	✓	✓
3	الأستاذ/ سليمان عبد القادر المهيدب	✓	✓	✓	✓
4	الأستاذ/ محمد عمران العمران	✓	✓	✓	✓
5	الأستاذ/ سعد عبدالمحسن الفضلي	✓	✓	✓	✓
6	الأستاذ/ أحمد سليمان باناجه	✓	✓	✓	✓
7	السيد/ ديفيد ديو	✓	✓	✓	✓
8	الأستاذ/ محمد مزيد التويجري	✓	✓	-	✓

9	السيد/ مارتن سبورلنج	✓	✓	✓	✓
10	السيد/ نايجل هينشلوود	✓	-	✓	✓
	عدد الحاضرين	10	9	9	10
	نسبة الحضور	%100	%90	%90	%100

ويبين الجدول التالي سجل حضور أعضاء مجلس إدارة البنك السعودي البريطاني (ساب) واعضاء اللجان الفرعية المنبثقة عن المجلس الاجتماعات التي عقدت خلال العام 2015م :-

م	اسم العضو	مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية	لجنة المراجعة	لجنة المخاطر	لجنة الترشيحات والمكافآت
.1	الأستاذ خالد سليمان العليان	4	-	-	4	3
.2	المهندس خالد عبد الله الملحم	4	10	-	4	-
.3	الأستاذ سليمان عبد القادر المهيدب	4	-	-	-	-
.4	الأستاذ محمد عمران العمران	4	11	-	4	3
.5	الأستاذ سعد بن عبدالمحسن الفضلي	4	8	3	-	-
.6	الأستاذ أحمد سليمان باناجه	4	-	4	-	3
.7	السيد ديفيد ديو	4	11	-	-	-
.8	الأستاذ محمد مزيد التويجري	3	10	-	4	-
.9	السيد مارتن سبورلنج	4	-	-	-	-
.10	السيد نايجل هينشلوود	3	-	-	-	-
.11	الأستاذ محمد العماج (*)	-	-	4	-	-
.12	السيد جيمس مادسن (*)	-	-	4	-	-
.13	الأستاذ طلال الزامل (*)	-	-	4	-	-
.14	الاستاذ زيد القويز (**)	-	-	-	-	3

* تتكون لجنة المراجعة، طبقا لقواعد تشكيلها ولائحة عملها من 5 أعضاء من ضمنهم 3 أعضاء من خارج مجلس الإدارة.

* * تم إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والتعويضات لتضم عضو مستقل من خارج المجلس.

لجان مجلس الإدارة:

انسجاماً مع الضوابط الإشرافية الصادرة عن الجهات الإشرافية ونظام البنك الأساسي ووثيقة حوكمة ساب، والتي تقضي بتشكيل عدد مناسب من اللجان بحسب حجم البنك وحاجته وتنوع أنشطته، فقد شكل مجلس إدارة البنك أربع لجان فرعية منبثقة عنه، يشارك أعضاء من المجلس فيها جميعاً، وتتضمن الأقسام التالية استعراضا لاختصاصات ومهام هذه اللجان وبيانات تشكيلها واجتماعاتها :

اللجنة التنفيذية:

شكلت اللجنة التنفيذية للبنك من قبل مجلس الإدارة طبقا للمادة (26) من النظام الأساسي للبنك وترفع اللجنة تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة وتضم في عضويتها العضو المنتدب (رئيساً) وأربعة أعضاء آخرين يتم اختيارهم من بين أعضاء المجلس.

وتتمثل المهام الرئيسية لهذه اللجنة في مساعدة العضو المنتدب ضمن الصلاحيات المخولة لها من قبل مجلس الإدارة في معالجة المسائل المحالة لها من قبل العضو المنتدب أو من قبل مجلس الإدارة.

وقد اقر مجلس الإدارة قواعد محدثة لعمل اللجنة في مايو 2013م، وتقوم اللجنة التنفيذية بمراجعة كافة التقارير الشهرية المقدمة من مختلف رؤساء الفعاليات وأقسام وقطاعات العمل بالبنك وتجتمع اثنتا عشرة مرة في السنة.

وتضم اللجنة الحالية في عضويتها كما في 31 ديسمبر 2015م: السيد ديفيد ديو (رئيساً) وكل من المهندس/ خالد عبد الله الملحم والأستاذ/محمد عمران العمران والأستاذ/ محمد مزيد التويجري والأستاذ/ سعد عبد المحسن الفضلي ، في حين عقدت اللجنة التنفيذية 11 اجتماعا خلال عام 2015م.

لجنة المراجعة:

أنشأت لجنة المراجعة بالبنك في عام 1992م، وطبقا لقواعد تشكيلها ولائحة عملها فإنها تتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء من داخل وخارج مجلس الإدارة، وترفع اللجنة تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة وتجتمع أربع مرات في السنة.

ويتمثل دور لجنة المراجعة في الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية بالبنك، ومراقبة فاعلية وفعاليات أعمال المراجعة الداخلية والخارجية للبنك ومراجعة نواحي الضعف في المراقبة وقصور الأنظمة، والاشراف على إدارة الالتزام ومراقبة فعاليتها ومراجعة التقارير التي ترد منها، كما أن اللجنة معنية بدراسة القوائم المالية الأولية والسنوية والسياسات المحاسبية المتبعة والرفع بتوصياتها ورؤاها للمجلس، وتعنى اللجنة بدراسة تقارير المراجعة وإبداء توصياتها بشأنها، والتوصية للمجلس بتعيين المحاسبين القانونيين وتحديد أتعابهم، إلى جانب متابعة أنشطتهم المكلفين بها واعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة الاعتيادية.

ووفق خطة البنك لموائمة متطلبات الحوكمة فقد أعيدت صياغة لائحة قواعد عمل اللجنة وأقرها مجلس الإدارة في شهر اغسطس 2014م، وكذلك جرى إقرارها من قبل الجمعية العامة للبنك التي عقدت في 11 مارس 2015م.

وأعضاء لجنة المراجعة كما في 31 ديسمبر 2015م هم الأستاذ/ أحمد سليمان باناجه، عضو مجلس الإدارة المستقل - (رئيسا) وعضوية كل من الأستاذ/ سعد عبد المحسن الفضلي، عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي- إضافة إلى كل من السيد/ جيمس مادسن والأستاذ/ محمد مطلق العماج والأستاذ/ طلال أحمد الزامل، وهم أعضاء من خارج مجلس الإدارة.

وقد عقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال العام 2015م.

لجنة الترشيحات والتعويضات:

شكلت لجنة الترشيحات والتعويضات بالبنك من قبل مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة مرتين على الأقل خلال العام، وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء من أعضاء المجلس وخارجه يتم تعيينهم من قبل المجلس، وترفع اللجنة تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة.

وتختص اللجنة برفع توصياتها لمجلس الإدارة بشأن المرشحين لعضوية المجلس وفقاً لسياسات ومعايير العضوية في مجلس ساب التي اقرها المجلس، كما تقوم سنويا بمراجعة احتياجات المهارات والإمكانيات المطلوبة والملائمة لعضوية المجلس بما في ذلك الوقت المطلوب أن يكرسه عضو مجلس الإدارة من أجل

أعمال المجلس، ومراجعة هيكل المجلس وتقييم فعاليته وفاعلية الأعضاء واللجان والتحقق من استقلالية الأعضاء المستقلين ومن جوانب تعارض المصالح المحتمل، كما تعنى اللجنة بمراجعة أطر ومحددات حوكمة ساب، إلى جانب وضع وإقرار برامج وسياسات المكافآت والتعويضات ومن ثم تقديم التوصيات اللازمة بشأنها.

وفي أوائل العام 2015م روعي العمل على إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والتعويضات وانضم لها الاستاذ/ زيد القويز وهو عضو مستقل من خارج المجلس.

وتتكون اللجنة كما في 31 ديسمبر 2015م من كل من الأستاذ/ محمد عمران العمران (رئيساً) وعضوية كل من الأستاذ/ خالد سليمان العليان والأستاذ/ أحمد سليمان باناجه، الأستاذ/ زيد عبدالرحمن القويز.

وقد عقدت لجنة الترشيحات والتعويضات ثلاثة اجتماعات خلال العام 2015م.

لجنة المخاطر:

شكلت لجنة المخاطر بالبنك من قبل مجلس الإدارة خلال النصف الثاني من العام 2013م، ووفق ما اشتملت عليه توجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي المتعلقة بضوابط إدارة المخاطر والتي تطلبت ان يصار لإنشاء لجنة تعنى بمناحي إدارة المخاطر.

وبحسب لوائح وقواعد عملها فإن لجنة المخاطر تتكون من ثلاثة إلى خمسة اعضاء من أعضاء مجلس إدارة البنك من غير التنفيذيين وترفع اللجنة تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة.

تجتمع اللجنة أربع مرات في السنة، و تضطلع بمهمة الإشراف وتقديم المشورة للمجلس بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمخاطر عالية المستوى ذات الصلة بأنشطة البنك، إلى جانب توفير التوجيه الاستراتيجي للمخاطر عبر ساب، بما في ذلك وضع رؤية المخاطر، والبت في الأولويات والإشراف على تنفيذ المبادرات الرئيسية للمخاطر التحويلية.

وتتكون اللجنة كما في 31 ديسمبر 2015م من كل من المهندس/ خالد عبدالله الملحم (رئيساً) وعضوية كل من الأستاذ/ خالد سليمان العليان والأستاذ/ محمد عمران العمران والأستاذ/ محمد مزيد التويجري.

وقد عقدت لجنة المخاطر أربعة اجتماعات خلال العام 2015م.

لائحة حوكمة الشركات:

يدرك البنك السعودي البريطاني "ساب" الأثر الكبير للأخذ بمبادئ ومعايير الحوكمة الرشيدة، ومن أن ذلك يستتبع إتباع المعايير المهنية والأخلاقية في جميع التعاملات، والشفافية والإفصاح وبما يسهم في تعميق وتطوير كفاءة عمل المنشأة وعلاقاتها مع جميع أصحاب المصالح سواء العاملين، المودعين أو ما عداهم، كما أن البنك يؤمن بأن السير في هذا النهج يعزز ثقة المستثمرين بالبنك من جهة وبقطاع الصناعة المصرفية السعودية من جهة أخرى، وهو بالتالي ما سينعكس على تأمين وسلامة واستقرار القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية.

ولبلورة أطر الحوكمة التي ينتهجها ساب، فقد صير إلى الأخذ بمنهج التصويت التراكمي لانتخاب واختيار أعضاء مجلس الإدارة، حيث جرى تعديل النظام الأساسي للبنك في اجتماع الجمعية العامة غير العادية

التي عقدت في 13 مارس 2012م، وقد بدء بالأخذ بهذا النهج في اجتماع الجمعية العامة العادية التي خصصت لانتخاب أعضاء المجلس الممثلين للجانب السعودي والتي عقدت بتاريخ 15 ديسمبر 2013م.

راعى البنك إصدار سياسة تنظم تعارض المصالح المحتمل لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، واصدر سياسة تعنى بالإفصاح ومتطلباته وآلياته، وقد تم العمل على هاتين السياستين بعد إقرار مجلس إدارة البنك عليهما، ولرغبة منه في تعزيز مناحي التواصل مع مساهميه فقد استمر في العمل على مبادرته بحث المساهمين من اصحاب الشهادات وممن لم يتسلموا أرباح اسهمهم خلال الفترات السابقة على التواصل مع البنك لتحديث بياناتهم وترتيب استلام حقوقهم.

إن نظام البنك الأساسي ووثيقة حوكمة ساب التي اقرها مجلس إدارة البنك تضمنا عرضاً لحق المساهم في الحصول على أرباح، وحضور الجمعيات والمناقشة والتصويت والتصرف بالأسهم. ووفق سياسة ساب للإفصاح، فإن المعلومات والبيانات المتعلقة بالجمعيات والميزانيات، وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الإدارة السنوي يتم توفيرها للمساهمين، وتنشر في الصحف وتحمل بانتظام على موقع تداول وموقع البنك على الشبكة. وقد درج البنك رغبة منه في تأصيل وعي مساهميه على طباعة الدليل الاسترشادي الخاص بحقوق المساهمين في الجمعيات العامة والذي يراعى توزيعه للمساهمين عند عقد الجمعيات العامة.

وتمشياً مع ما اشتملت عليه وثيقة (المبادئ الرئيسية للحوكمة في البنوك العاملة في المملكة) التي أصدرتها مؤسسة النقد العربي السعودي والتي تضمنت إطاراً عاماً للحوكمة التي يتوجب على البنوك العاملة في المملكة التمشي به، ولرغبة البنك في الالتزام بجميع ما تضمنته وثيقة المبادئ فقد روعي العمل خلال الفترة التي تلت صدور تلك الوثيقة على إجراء مراجعات شاملة لمنظومة وتطبيقات الحوكمة التي ينتهجها البنك، وبناء عليه فقد تمت صياغة خطة عمل بإطار زمني تم من خلالها التواصل مع مقام مؤسسة النقد العربي السعودي حيث تم التمشي كلية مع جميع المتطلبات التي اشتملت عليها وثيقة المبادئ.

وحرصاً من البنك على الالتزام بالمتطلبات الإشرافية التي تضمنتها لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية ووثيقة مبادئ الحوكمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي إلى جانب أفضل التطبيقات والممارسات المحلية والدولية، ولضمان الوفاء بهذه المتطلبات في إطار ومنهجية موثقة فيراعي البنك العمل على إجراء مراجعات داخلية بشكل دوري تهدف لضمان تقييم مدى ومستوى التزام البنك بمتطلبات الحوكمة وافضل التطبيقات المتبعة في هذا الشأن.

وكنتيجة لتلك المراجعات فقد حرص البنك على العمل بتؤدة بتوجيه من مجلس الإدارة ولجنة الترشيحات والمكافآت على صياغة وتعديل سياسات وأطر الحوكمة وكذلك قواعد عمل لجان المجلس الفرعية وتصميم آطر تدريب الأعضاء وتقييم فعالية أعضاء المجلس بما يكفل التزامها وموائمتها للمتطلبات الإشرافية، والتالي استعراض مختصر لذلك :

أ) السياسات الإجرائية:

خلال الفترات السابقة عملت الإدارة التنفيذية مع لجنة الترشيحات والتعويضات على صياغة وتعديل سياسات حوكمة ساب والتي اقرها مجلس إدارة ساب، واشتملت على التالي:

1. سياسة ساب للإفصاح.
2. سياسة ساب لمعالجة تعارض المصالح.
3. السياسات والمعايير الإجرائية للعضوية في مجلس الإدارة.

4. السياسة المنظمة للعلاقة مع أصحاب المصالح.
5. سياسة التعامل مع الأطراف ذوي العلاقة.
6. سياسة مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة.
7. وثيقة حوكمة ساب.

ب) قواعد ولوائح عمل لجان مجلس الإدارة:

قام البنك خلال الاعوام السابقة باستكمال إعداد وصياغة قواعد ولوائح عمل كافة اللجان الفرعية المنبثقة عن مجلس الإدارة (التنفيذية، الترشيحات والمكافآت، المراجعة، المخاطر) بما يتسق مع أحكام وثيقة المبادئ، معايير التعيين في البنوك، نظام مراقبة البنوك وقواعده، لائحة حوكمة الشركات، نظام الشركات. وقد اقر مجلس الادارة قواعد عمل كافة لجان المجلس، في حين وافقت الجمعية العامة للبنك على إقرار قواعد لجنتي المراجعة والترشيحات والمكافآت وفق ما تقضي بذلك التوجيهات الإشرافية.

وتراعي اللجان وفقا لقواعد عملها، مراجعة ادائها ووضعها وقواعد عملها بشكل سنوي وذلك لضمان القيام بأعمالها بأقصى فعالية والتزامها بالتمشي مع المتطلبات الإشرافية، والتوصية بأية تغييرات تراها ملائمة لإقرار مجلس الإدارة ومن ثم الجمعية العمومية.

وعلاوة على التغييرات التي اقرّت في الفترة السابقة، فقد أقر مجلس إدارة ساب تعديل قواعد عمل لجنة المراجعة في ديسمبر 2014م، في حين أقرته الجمعية العامة للبنك التي عقدت في 11 مارس 2015م وفق ما تقضي بذلك التوجيهات الإشرافية.

ج) تقييم فعالية المجلس وأعضاءه وفعاليات لجان المجلس:

وفق ما تنص عليه التوجيهات الإشرافية التي تضمنتها وثيقة المبادئ، ولائحة حوكمة الشركات في أن يقوم مجلس الإدارة وبصفة سنوية بتقييم فعالية أعضاءه وحجم مشاركتهم في أعماله سواء بصفة فردية أو كمجموعة، وعلى أن يشمل ذلك اللجان التابعة للمجلس. فقد روعي تصميم وإعداد أُطر لتقييم فعالية وحجم مشاركات أعضاء المجلس على المستوى الفردي والجماعي في أعمال المجلس واللجان الفرعية التابعة له وبدء في تنفيذها اعتباراً من العام 2014م، كما تم تصميم إطار لتقييم فعالية أعمال لجان المجلس وما قامت به من أعمال في مقابل نطاق العمل الموكل لها، وقد بدء في تنفيذ عمليات التقييم تلك إعتباراً من العام 2012م.

د) البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة ولجان المجلس:

رغبة من البنك في تعزيز مهارات أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفرعية المنبثقة عن المجلس في مختلف أوجه الصناعة المصرفية، فقد صير لتصميم برامج تدريبيه مباشرة وأخرى عن طريق التعلم عن بعد تمتد لثلاث سنوات، وقد شملت هذه البرامج التي بدء في تنفيذها خلال العام 2014م كافة أعضاء المجلس وأعضاء لجانه.

بشكل عام فإن البنك السعودي البريطاني (ساب) يلتزم روحاً ونصاً بكافة الأحكام والتوجيهات الإلزامية التي تضمنتها لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مقام هيئة السوق المالية، بحيث انعكس هذا الالتزام بشمول في تضمين المتطلبات الإلزامية في نظام البنك الأساسي ووثيقة حوكمة ساب ولوائح عمل لجان مجلس الإدارة بالإضافة إلى سياسات وأطر حوكمة ساب والسياسات الداخلية وأدلة العمل المنظمة لأعمال قطاعات البنك المختلفة، والتي تتضمن إثبات حقوق المساهمين في الأسهم والمشاركة في الجمعيات العامة

وتوفير جميع المعلومات التي تكفل للمساهمين ممارسة حقوقهم، والإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية والتمشي التام مع متطلبات الشفافية وفق الحدود النظامية، وكذلك تحديد واجبات مجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه وتشكيل لجانه المختلفة وفق لوائح عمل تتفق مع التوجيهات الإشرافية.

إلى جانب ذلك فإن البنك التزم أيضاً بالأخذ بغالبية الأحكام ذات الطابع الاسترشادي التي تضمنتها لائحة حوكمة الشركات، باستثناء الأحكام التالية :

المادة	متطلبات المادة	أسباب عدم تمشي البنك وتطبيقه لهذه المادة
المادة الثالثة	تضمنت أحكام هذه المادة عدداً من المتطلبات المتعلقة بحقوق المساهم، ومن ضمنها الحق في الحصول على نصيب من موجودات الشركة عند التصفية.	على الرغم من عدم وجود نص صريح في نظام البنك الأساسي بهذا المتطلب، إلا أن المادة (52) من هذا النظام قد تناولت ما يتعلق بتصفية الشركة والإجراءات الكفيلة بذلك وفق ما يتضمنه نظام الشركات، إلى جانب أن وثيقة الحوكمة التي أقرها مجلس إدارة البنك قد تضمنت النص على أحقية المساهم في نصيب من موجودات البنك عند التصفية.
الفقرة (د) من المادة السادسة	وجوب قيام المستثمرين ذوي الصفة الاعتبارية الذين يتصرفون بالنيابة عن غيرهم، مثل صناديق الاستثمار- الإفصاح عن سياساتهم في التصويت وتصويتهم الفعلي في تقاريرهم السنوية، وكذلك الإفصاح عن كيفية التعامل مع أي تضارب جوهري للمصالح قد يؤثر على ممارسة الحقوق الأساسية الخاصة باستثماراتهم.	ليس للبنك صفه لإلزام المستثمرين ذوي الصفة الاعتبارية الذين يتصرفون بالنيابة عن غيرهم، بأن يفصحوا عن سياساتهم في التصويت.

العقوبات والجزاءات والقيود النظامية

يمارس البنك أعماله وأنشطته طبقا للأنظمة المصرفية والقواعد التنظيمية وبما ينسجم مع المتطلبات الصادرة عن الجهات الإشرافية والنظامية في المملكة العربية السعودية. ويضمن البنك من خلال إنشاء استراتيجية خطوط الدفاع الثلاثة أن يكون تطبيق الأنظمة والقواعد صارما ومستداما على مستوى كافة أقسام وفعاليات العمل.

وكان البنك خلال السنتين الأخيرتين قد أنشأ عددا من الضوابط الإضافية في الأقسام من خلال تنفيذ برنامج معايير ساب العالمية والذي يضمن الالتزام بالقواعد والأنظمة على مستوى كافة خطوط العمل ومعاملة العملاء بشكل منصف وحماية أمن معلومات العميل.

وخلال العام 2015م فرضت مؤسسة النقد غرامة بمبلغ 5,000 ريال سعودي على البنك ذات طابع عملياتي، كما تم فرض غرامة بمبلغ 30,000 ريال سعودي من قبل هيئة السوق المالية لمخالفة البنك لائحة طرح الاوراق المالية عند طرح أسهمه على موظفيه طرحاً خاصاً دون إشعار الهيئة، وقد حرص البنك على معالجة أسباب ذلك وتصويبها في حينه .

التمشي مع المتطلبات الإشرافية والدولية

أنشأ البنك عددا من لجان إدارة المخاطر من مستوى مجلس الإدارة إلى مستويات الإدارة المتوسطة وذلك من أجل ضمان إدارة كافة المخاطر التي تهدد أعمال البنك اليومية بشكل سليم. وتضم اللجان التي تعمل تحت مظلة لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة كلا من لجنة إدارة المخاطر والتي بدورها أنشأت لجنة مخاطر العمليات والرقابة الداخلية، ولجنة الالتزام. وتجتمع تلك اللجان شهريا باستثناء لجنة الالتزام والتي تجتمع بصفة ربع سنويه. وتجتمع لجنة إدارة السيولة مرة واحدة في الشهر على الأقل وترفع تقاريرها إلى لجنة الموجودات والمطلوبات والتي بدورها ترفع تقاريرها إلى اللجنة التنفيذية. وتجتمع كلا اللجنتين شهريا.

يعتبر رفع الوعي بين الموظفين والتطوير من خلال الدورات التدريبية وبرامج الإلحاق إحدى الأولويات الرئيسية للبنك، حيث يتم إعطاء جميع الموظفين عند الالتحاق بدورة تدريبية لمدة يومين تغطي مجالات الالتزام ومكافحة غسل الأموال والعقوبات والأمن والاحتيال. إضافة لذلك يخضع كافة الموظفين في المراكز ذات المخاطر العالية لتدريب تنشيطي سنوي في حقل مكافحة غسل الأموال والعقوبات والالتزام. وكجزء من برنامج معايير ساب العالمية، فقد طرح البنك عددا من البرامج التدريبية من خلال التعليم الإليكتروني شملت مخاطر العمليات وأمن المعلومات إضافة لبرامج التدريب ذات العلاقة بالالتزام المذكورة آنفا.

كما يركز البنك على رفع وعي الموظفين من خلال الاتصالات وعبر البريد الإليكتروني الداخلي وأيضا الرسائل النصية القصيرة على الهواتف المحمولة.

ضوابط الرقابة الداخلية

إن إدارة ساب مسئولة عن وضع والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية كاف وفعال يشمل السياسات والإجراءات / العمليات وأنظمة معلومات حسبما ما يوافق عليه مجلس الإدارة بما يسهل تحقيق عمليات ذات كفاءة وفعالية عالية. ويضمن نظام الرقابة الداخلية نوعية التقارير الخارجية والداخلية، الحفاظ على السجلات والإجراءات الملائمة، الالتزام بالقواعد والأنظمة النافذة والسياسات الداخلية فيما يخص سير العمل. إلا أن المسئولية عن أي نظام رقابة داخلية تقع على عاتق مجلس الإدارة، كما أن نظام الرقابة الداخلية مصمم لإدارة، وليس لتقليل، مخاطر الإخفاق في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لساب.

في عام 2015م، بذل ساب كافة جهوده لكي يضمن استمرار عمل نظام الرقابة الداخلية طبقا للتعليمات المتعلقة بضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن مقام مؤسسة النقد العربي السعودي من خلال تعميمها المؤرخ في شهر مارس 2013م، والذي يتناول الإجراءات المتواصلة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الكبيرة التي يواجهها البنك. وقد تمت مراجعة ملاحظات المراجعين الداخليين / الخارجيين إلى جانب ما تضمنته تقارير فريق المراجعة بمقام مؤسسة النقد العربي السعودي أثناء زياراتهم التفتيشية بشكل فوري ومن ثم في اتخاذ الإجراءات اللازمة من الإدارة التنفيذية في البنك بتوجيه لجنة المراجعة ولجنة المخاطر المنبثقتين عن مجلس الإدارة، وبما يقضي بتصحيح تلك الملاحظات بما يحمي مصالح ساب. وكجزء من عملية تقييم ساب، فإن نظام الرقابة الداخلي المعتمد يوفر تأكيدا معقولا بالنسبة لنزاهة وموثوقية ضوابط الرقابة الموضوعة والتقارير الادارية التي تصدرها.

المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية:

إن مجلس الإدارة مسئول عن الرقابة الداخلية في ساب وعن مراجعة فعاليتها. وقد صمم إطار المعايير والسياسات والإجراءات الرئيسية التي وضعها مجلس الإدارة من أجل تحقيق رقابة داخلية فعالة بالبنك بهدف إدارة المخاطر ضمن إطار تقبل المخاطر المعتمد لديه، حماية الموجودات والأصول من الاستخدام أو التصرف غير المفوض، الحفاظ على السجلات المحاسبية الصحيحة، وموثوقية وفائدة المعلومات المالية المستخدمة ضمن العمل أو للنشر. وهذه الإجراءات مصممة لإدارة وتخفيف مخاطر الإخفاق في تحقيق أهداف العمل ويمكن فقط أن توفر تأكيدا معقولا وليس مطلقا ضد التصريحات الهامة، والأخطاء، والخسائر أو الاحتيال. وكان قد تم اعتماد العمل بالأنظمة والإجراءات المتعلقة باستمرار تحديد وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك خلال السنة.

إن إدارة ساب مسئولة عن تنفيذ ومراجعة فعالية إطار الرقابة الداخلية بالبنك حسب المعتمد من قبل مجلس الإدارة. وقد نفذ ساب برنامجا يرتكز على ثلاث خطوط دفاع لإدارة المخاطر التي تواجه البنك والشركات التابعة له. إن إدارات العمل، خط الدفاع الأول، مسئولة عن وضع السياسات والإجراءات والمعايير عبر كافة القطاعات التي تندرج تحت صلاحياتها. ويتم إعداد السياسات والكتيبات الخاصة من قبل الفعاليات تغطي كافة المخاطر الكبيرة بما في ذلك مخاطر الائتمان والأسواق والسيولة وتقنية المعلومات والأمن ورأس المال والإدارة المالية والطريقة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية واستمرارية الأعمال والالتزام ومخاطر العمليات الأخرى. كما أن إدارة الفعاليات مسئولة عن تنفيذ آليات المراقبة الفعالة لاكتشاف ومنع الانحراف عن أو مخالفة السياسات الموضوعة والمتطلبات النظامية.

يتكون خط الدفاع الثاني من فعاليات مختلفة في إدارة المخاطر والرقابة والتي تراقب المخاطر الائتمانية ومخاطر الأسواق والمخاطر القانونية والالتزام وتقنية المعلومات والرقابة المالية ومخاطر السمعة وأيضا مخاطر العمليات الأخرى المتعلقة باستمرارية الأعمال والأمن والاحتيال. ويتم تحليل المخاطر نوعا وكما ويتم الإبلاغ عنها لمجلس الإدارة من خلال لجان الإدارة بالبنك.

إن فعالية المخاطر، تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمخاطر، مسئولة عن مواصلة الإشراف على إدارة مختلف المخاطر على مستوى البنك. كما إن فعالية الالتزام مسئولة عن الإشراف على عمليات الأقسام وإجراءات الإدارة وذلك لضمان التوافق مع المتطلبات النظامية وخاصة قواعد فتح الحسابات المصرفية، قواعد مكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب وقواعد ولوائح هيئة السوق المالية وأيضا المتطلبات النظامية العالمية من المستوى الأول. كما أن إجراءات إدارة المخاطر مدمجة بالكامل مع الخطط الاستراتيجية والخطة التشغيلية السنوية ودورة تخطيط رأس المال. إضافة إلى ذلك، يتوقع من كل موظف أن يكون مسئولا عن وأن يدير المخاطر ضمن المسئوليات المسندة له بناء على مبادئ الحوكمة التي اعتمدها البنك والتي يتم شرحها خلال البرامج التدريبية. ويتم رفع النتائج لاطلاع أعضاء مجلس الإدارة من خلال تقارير دورية ترفع إلى أعضاء لجنة المراجعة ولجنة المخاطر.

تشمل إجراءات الرقابة الداخلية الرئيسية ما يلي:

معايير ساب: وضع ساب معايير واضحة يجب اتباعها من قبل جميع الموظفين والأقسام والبنك ككل. كما تم وضع معايير لتقارير الفعاليات والعمليات والتقارير المالية لتطبيقها عبر كافة أقسام وفعاليات البنك.

تفويض الصلاحيات ضمن الحدود الموضوعة من قبل المجلس: تم تفويض إدارة ساب لتنفيذ مختلف الأنشطة والمسئوليات المتعلقة بالأداء المالي وذلك ضمن الحدود الموضوعة من قبل مجلس الإدارة. ويتطلب تفويض مجلس الإدارة للأفراد من هؤلاء الأشخاص الحفاظ على التوزيع الملائم للمسئوليات الهامة والإشراف على وضع ومتابعة أنظمة الرقابة الملائمة لكل قسم. ويتم تفويض صلاحيات الدخول في ترتيبات المخاطر الائتمانية ومخاطر الأسواق مع تحديد حدود صلاحيات للإدارة. إلا أن موافقة اللجنة التنفيذية يتعين الحصول عليها بالنسبة للعروض الائتمانية ذات الخصائص المحددة والمخاطر الأكبر. كما يتم قياس المخاطر الائتمانية ومخاطر الأسواق وجمعها للمراجعة من حيث التركزات الائتمانية. ويتطلب تعيين مسئولين تنفيذيين في الوظائف القيادية العليا ضمن ساب مصادقة مجلس الإدارة وموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي.

تحديد ومراقبة المخاطر: لقد تم وضع الأنظمة والإجراءات في ساب من أجل تحديد ومراقبة والإبلاغ عن كافة المخاطر الرئيسية بما في ذلك مخاطر الائتمان والأسواق والسيولة وتقنية المعلومات والأمن ورأس المال والإدارة المالية والطريقة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية واستمرارية الأعمال والالتزام ومخاطر العمليات الأخرى وأية مخاطر ناشئة أخرى. وتتم مراقبة الانكشاف لهذه المخاطر من قبل مختلف كيانات الحوكمة الإدارية كلجنة الإدارة ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة المخاطر ولجنة الالتزام ولجنة متابعة المراجعة الداخلية ومختلف اللجان الفرعية المنبثقة عنها. وترفع محاضر اجتماعات هذه اللجان إلى اللجان المشرفة المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتكون من اللجنة التنفيذية ولجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة المخاطر، وترفع من خلال تلك اللجان إلى مجلس الإدارة.

التقارير المالية: تتم مراقبة إجراءات التقارير المالية لساب والمتعلقة بإعداد التقرير السنوي والحسابات الموحدة لعام 2015م باستخدام سياسات محاسبية ونماذج تقارير موثقة. ويخضع تقديم المعلومات المالية لمصادقة رئيس الرقابة المالية.

التغيرات في الظروف / الممارسات السوقية: تم وضع الإجراءات الكفيلة بتحديد المخاطر الجديدة الناشئة عن التغيرات في ظروف السوق والممارسات السوقية وسلوك العملاء. وقد تم التركيز خلال عام 2015م على النواحي التالية:

أ. تطبيق أعلى المعايير العالمية عبر كافة مستويات أنشطة ساب
ب. تحديد وتخفيف مخاطر الالتزام النظامي، ومخاطر غسل الأموال ومخاطر الجرائم المالية التي تواجهها أقسام العمل
ج. إدخال مستويات تقبل المخاطر واختبارات الضغط كجزء من أعمال ساب
د. تحديد وإدارة المخاطر الكبيرة والناشئة
ه. إدارة المخاطر الجيوسياسية واستمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة
و. تخفيف مخاطر المعلومات.

الخطط الاستراتيجية: يعتمد البنك في الوقت الحاضر استراتيجية للمدى المتوسط لفترة ثلاثة سنوات من 2014م إلى 2016م. ويتم أيضا إعداد الخطط التشغيلية السنوية والتي تتضمن تحليلات مفصلة حول مستوى تحمل المخاطر وتصف أنواع وكم المخاطر الذي يمكن لنا تحمله في تنفيذ استراتيجيتنا، وذلك

على مستوى الأقسام والفعاليات وتوضح مبادرات العمل الرئيسية والآثار المالية المحتملة على تلك المبادرات.

ترتيبات الحوكمة: تم وضع ترتيبات الحوكمة لتوفير الإشراف على وتقديم المشورة لمجلس الإدارة بخصوص الأمور ذات المخاطر الهامة. ويتم ذلك من خلال مجموعة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وأيضا اللجان الإدارية والتي تشرف على فعالية إدارة المخاطر وترفع التقارير حول ذلك إلى لجان مجلس الإدارة.

تشكل إدارة المراجعة الداخلية خط الدفاع الثالث وتراقب فعالية ضوابط الرقابة الداخلية عبر البنك ككل وذلك من خلال تركيزها على مكامن الخطر الأكبر للبنك حسبما يتم تحديدها بواسطة طريقة القياس المبني على المخاطر. وتقوم إدارة المراجعة الداخلية بذلك من خلال المراجعة المستقلة لفعالية التصميم وعمليات أنظمة وسياسات الرقابة الداخلية المحددة من قبل إدارة العمل (الخط الأول) وإدارة ومراقبة المخاطر (الخط الثاني) بما يضمن أن البنك يعمل ضمن مستوى تقبل المخاطر المصرح عنه وبالتوافق مع الأطر النظامية. ويرفع رئيس إدارة المراجعة الداخلية تقاريره إلى لجنة المراجعة فيما يخص كافة المسائل المتعلقة بالمراجعة الداخلية. ويوضح برنامج عمل المراجعة الداخلية التزام واستقلالية ومسئولية وصلاحية فعالية المراجعة الداخلية بينما يشرح دليل معايير المراجعة في ساب المعايير والإجراءات التي تلتزم بها إدارة المراجعة. وتتم مراجعة كلا الوثيقتين واعتمادهما من قبل لجنة المراجعة بالبنك نيابة عن مجلس الإدارة وذلك على أساس سنوي. إن الإدارة التنفيذية مسئولة عن ضمان تنفيذ التوصيات المرفوعة من قبل فعالية المراجعة الداخلية ضمن جدول زمني ملائم ومتفق عليه. ويجب تقديم تأكيد في ذلك الخصوص إلى المراجعة الداخلية.

قامت إدارة المراجعة الداخلية خلال عام 2015م بمراجعة عدد من الأنشطة والإجراءات في ساب متبعة الطريقة المبنية على المخاطر. وتم رفع تقارير هذه المراجعات إلى لجنة المراجعة في ساب حيث تم تسليط الضوء على الحقول التي تبين فيها أن فعالية الضوابط أو فعالية الإدارة في معالجة أخطاء الرقابة هي أقل من المرضية. وبشكل عام، أكدت المراجعات التي تمت على فعالية بيئة الرقابة الداخلية خلال عام 2015م بأن الأنظمة والإجراءات المتعلقة بعملية التحديد المستمر والتقييم والإدارة للمخاطر الكبيرة التي تواجه ساب تم العمل بها خلال السنة. وقد مكنت هذه الإجراءات ساب من الوفاء بالتزاماته بموجب القواعد واللوائح الصادرة عن مؤسسة النقد والمعايير المحددة من قبل مجلس الإدارة في ساب.

أبقت لجنة المخاطر ولجنة المراجعة خلال السنة فعالية نظام الرقابة الداخلية هذا تحت المراجعة وأبلغت مجلس الإدارة بذلك على اساس دوري. ومن أجل القيام بهذه المراجعات فإن لجنة المخاطر ولجنة المراجعة تتلقى تقييمات منتظمة للأعمال والعمليات، وأيضا تقارير منتظمة من الرئيس التنفيذي للمخاطر في ساب ورئيس إدارة المراجعة الداخلية، تقارير عن المراجعات لإطار الرقابة الداخلية، سواء المالية أو غير المالية، وحالات الطوارئ أو الحالات غير المتوقعة التي تتسبب بها مواطن الضعف في الضوابط الداخلية وتقارير المراجعة الداخلية ، وتقرير المراجعين الخارجيين، والتقارير الإشرافية، والتقارير النظامية.

يجرى أعضاء مجلس الإدارة، من خلال لجنة المخاطر ولجنة المراجعة، مراجعات سنوية لفعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك تغطي كافة الضوابط الرئيسية بما في ذلك الضوابط المالية والعملية وضوابط

الالتزام، وأنظمة مراقبة المخاطر، وكفاية الموارد ومؤهلات وخبرات الموظفين في فعالية التقارير المالية والمحاسبية وبرامج تدريبهم وميزانياتهم.

وتتلقى لجنة المخاطر ولجنة المراجعة تأكيدات بان الإدارة التنفيذية اتخذت أو أنها بصدد اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح أية أخطاء أو نواحي ضعف تم تحديدها خلال عمل إطار الضوابط بالبنك. كما كلف ساب خلال عام 2014م وكالة استشارية مرموقة لتحديد الثغرات الموجودة بين المتطلبات الواردة في دليل الرقابة الداخلية الصادر عن مؤسسة النقد وإجراءات الرقابة المعتمدة بالبنك. وبعد استلام التقرير، أجرت إدارة المراجعة الداخلية مراجعات مستقلة لتنفيذ التوصيات وترفع تقريرها إلى لجنة المراجعة.

الائتمان والمخاطر:

تنطوي كافة أنشطة ساب، بدرجات متفاوتة، على قياس وتقييم وقبول وإدارة المخاطر أو مجموعات المخاطر. وتضم أهم فئات المخاطر التي يتعرض لها البنك المخاطر الائتمانية (وتشمل مخاطر الأطراف المقابلة ومخاطر البلدان الخارجية)، ومخاطر الأسواق (وتشمل مخاطر الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم)، ومخاطر العمليات بأشكالها المتعددة، ومخاطر الالتزام (المخاطر النظامية ومخاطر الجرائم المالية)، ومخاطر أمن المعلومات، ومخاطر السيولة ومخاطر السمعة ومخاطر حماية البيئة (المخاطر البيئية والاجتماعية).

إن حوكمة المخاطر وهيكل الملكية المعدة إعدادا جيدا تضمن الإشراف الجيد والمسئولية عن الإدارة الفعالة للمخاطر. وانطلاقا من ذلك فإن مجلس الإدارة، أو اللجنة المعنية المنبثقة عنه (لجنة المخاطر)، يعتمد إطار المخاطر والخطط وأهداف الأداء بالبنك والتي تشمل وضع حدود تقبل المخاطر، وتعيين كبار المسئولين، وتفويض الصلاحيات للمخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى وأيضا وضع إجراءات المراقبة الفعالة.

وكان قد تم خلال العام 2015م مراجعة واعتماد إطار تقبل المخاطر في ساب من قبل لجنة المخاطر والذي يوضح كم وأنواع المخاطر التي يمكن لساب تبنيها خلال تنفيذ استراتيجيته الخاصة. ويعد هذا الإطار جزءا أساسيا من النهج المتكامل للبنك تجاه المخاطر، وإدارة رأس المال والعمل، كما أنه يدعم البنك في تحقيق العائد على أهداف حقوق المساهمين إضافة إلى كونه عنصرا أساسيا في الوفاء بالتزامات البنك بموجب الركن الثاني من اتفاقية بازل.

وقد واصل البنك اعتماد فعالية إدارة مخاطر مستقلة لتوفر إدارة وإشرافا عالي المستوى للمخاطر الائتمانية ومخاطر الأسواق لساب. وتشمل مسئولياتها: صياغة السياسة الائتمانية لساب طبقا للقواعد والأنظمة المحلية، توجيه شرائح العمل بالنسبة لدرجة تقبل البنك للانكشاف لمخاطر الأسواق والمخاطر الائتمانية لقطاعات سوقية محددة أو أنشطة ومنتجات بنكية محددة، مراقبة المخاطر للكيانات السيادية والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وتبني مراجعة مستقلة وتقييما موضوعيا للمخاطر.

انسجاما مع قواعد مؤسسة النقد المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك والصادرة في عام 2013م، فقد اعتمد ساب إجراءات لإدارة المخاطر تتوافق مع قواعد مؤسسة النقد المذكورة، بما في ذلك إنشاء فريق للمراجعة الائتمانية من أجل إجراء تقييم ائتماني مستقل حول مخاطر الأطراف المقابلة.

مخاطر العمليات:

يغطي إطار إدارة مخاطر العمليات التي تم اعتماده تحديد وتقييم مخاطر العمليات الحالية والناشئة بما يضمن وجود الضوابط الكفيلة بتخفيف المخاطر وتقييم فعالية الضوابط الرئيسية على أساس منتظم وأيضا تحديد الإجراءات اللازمة لمعالجة أية ثغرات رقابية أو نواقص والتطوير المستمر لبيئة الرقابة في البنك بما يؤدي إلى تخفيف الخسائر الناتجة عن مخاطر العمليات. وتعزز خطوط الدفاع الثلاثة الطريقة المعتمدة في توفير الإدارة القوية للمخاطر. وجنبا إلى جنب مع هذه الإجراءات فقد واصل ساب تطوير وتقديم التدريب الملائم في حقل رفع الوعي بالمخاطر بما يرسخ بيئة قوية للوعي بالمخاطر في ساب.

وعلى الصعيد المستقبلي سوف تشمل التعزيزات الرئيسية لهذا الإطار تطوير نظام إدارة المخاطر بما يضمن أنه يدعم الأقسام ويمكنها من إدارة والتحكم بالمخاطر الهامة لديها وفي نفس الوقت تشجيع انتهاج طريقة مستقبلية تجاه مخاطر العمليات من خلال تحديد الحقول التي تضم مخاطر كبيرة محتملة.

كما أن ساب حرص على تكييف السيولة القوية لديه وإطار إدارة مخاطر التمويل بحيث تستجيب للتغيرات الحاصلة في خليط الأعمال التي يتبناها وآثار الأحداث العالمية على مراكز السيولة. وسوف يواصل البنك تطوير إطار إدارة مخاطر السيولة والتمويل لديه وذلك من خلال استيعاب المعرفة والخبرة من الأحداث الجارية في السوق والعروض النظامية الحالية التي تغطي مخاطر السيولة الواردة في إطار بروتوكول بازل 3.

الخطط المستقبلية

البنك السعودي البريطاني (ساب) هو مؤسسة خدمات مالية متنوعة ذات نطاق واسع من الأنشطة المصرفية للأفراد و الشركات التجارية و مصادر الدخل. وقد تحقق ذلك من خلال مواصلة الاستثمار في البنية التحتية الأساسيه للعمل مع توزيع رأس المال في مختلف الأعمال الاستراتيجية. وتتضمن نطاقات العمل الرئيسية في ساب على الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات، الخدمات المصرفية العالمية والأسواق (وهي فعالية جديدة تجمع بين الخدمات المصرفية العالمية والخزينة)، والخدمات المصرفية التجارية. ويقدم ساب خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ضمن كافة أنشطة العمل الرئيسية. ويقوم ساب على الدوام بتقييم فرص العمل الجديدة من أجل توسيع قاعدة الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية التي يقدمها لعملائه. وتكمل هذه العروض الشركات التابعة والتي توفر خدمات التكافل والاستثمارات المصرفية وإدارة الأصول وخدمات الوساطة والأوراق المالية.

وقد تضمنت الخصائص الرئيسية للخطة على البنود التالية:

- أن يصبح البنك المقدم الرائد لحلول إدارة الثروات الشخصية من خلال عرض إدارة ثروات واحد يشمل على إدارة الأصول، الوساطة والتكافل وحلول الصرف الأجنبي عبر قاعدة عملاء مدمجة وموسعة تشمل عملاء شريحة البريميير وشريحة أدفانس والخدمات المصرفية الخاصة.
- استمرار الاستثمار في التقنية والقنوات الرقمية لتعزيز تجربة العملاء .
- الحفاظ على مركز الريادة في سوق البطاقات الائتمانية و سوق التمويل العقاري.

- الحفاظ على مركز القيادة في سوق الشركات الكبيرة، بسعي فريق الخدمات المصرفية التجارية على زيادة التغلغل ضمن شريحة الشركات المتوسطة ونخبة الشركات الصغيرة.
- تشكيل فريق علاقات متخصص لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يرفع الاتصال والتنسيق مع مجموعة اتش اس بي سي.
- دمج فعاليتي الخدمات المصرفية العالمية والخزينة تحت مظلة واحدة تحمل اسم "الخدمات المصرفية العالمية والأسواق"، بحيث يسهم هذا الدمج إلى تكامل أفضل وتحديد الأولويات الاستراتيجية للعملاء واستقطاب فرص عمل إضافية.
- سوف تواصل الخدمات المصرفية العالمية التركيز على استقطاب الشركات متعددة الجنسيات وايضا تمويل مشاريع البنية التحتية العامة والاجتماعية للمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، للحفاظ على المركز الأول بين الشركات العالمية.
- إضافة إلى زيادة حجم محفظتها الاستثمارية، سوف تواصل الأسواق العالمية (الخزينة) العمل عن قرب مع كافة مجموعات العملاء لتقديم خدمات رائدة في السوق لقاعدة عملائنا الحالية وأيضا استقطاب عملاء جدد للبنك. على أن تصبح الخزينة فعالية أكثر توجها للبيع مع التركيز الكبير على الدخل من الخدمات غير التمويلية.
- على صعيد الخدمات المصرفية للشركات العالمية، سوف يواصل قسم المدفوعات وإدارة النقد تركيزه على استقطاب فرص جديدة وخاصة في المشاريع الحكومية التي لم تتم المباشرة بها وايضا تنمية مطلوبات الحسابات الجارية من خلال زيادة تغلغل المنتجات الجديدة.
- تعزيز عروض المنتجات في التجارة عن طريق تسويق سلع المقبوضات الماليه و التمويل المنظم و كذلك استكشاف قنوات توزيع جديدة.
- الالتزام التام بمعايير ساب العالمية والمتمثلة في معاملة العملاء بشكل منصف وأيضا بالقواعد والأنظمة وحماية سرية المعلومات.
- تهيئة ساب ليكون أفضل مكان للعمل بنهاية عام 2016م. ويشمل ذلك الاستثمار في الموظفين والتدريب وتطوير المهارات بشكل مستمر
- مواصلة التركيز على عروض الخدمات المصرفية الاسلامية عبر كافة مجموعات العملاء.
- التركيز المستمر على فعالية العمليات وأيضا الفعالية التنظيمية.

الخدمات المصرفية التجارية:

تصنف الخدمات المصرفية التجارية في ساب كواحد من أقوى اللاعبين في سوق الخدمات المصرفية التجارية في المملكة العربية السعودية.

وكبنك متكامل الخدمات، يقدم ساب حلولا مصرفية تقليدية وإسلامية من أجل الوفاء باحتياجات عملاء الخدمات المصرفية التجارية. ويغطي فريق علاقات ومساندة متخصص ومكون من 230 موظفا كافة متطلبات العملاء من الخدمات المصرفية للشركات إضافة إلى تأمين مدخل إلى الفرق المتخصصة في الخزينة وإدارة النقد والخدمات المصرفية التجارية والاستثمارات المصرفية. ويتميز ساب بأنه شريك محلي قوي لعملائه في المملكة العربية السعودية كما أنه البوابة للوصول إلى الأسواق المالية العالمية والخدمات من خلال مجموعة اتش أس بي سي.

تعتمد الخدمات المصرفية التجارية طريقة "الخدمات المصرفية الاسلامية" في تقديم الخدمات المصرفية والمالية لعملائها ولكنها تحتفظ بالمرونة بما يمكنها من تقديم خدمات تقليدية طبقا لمتطلباتهم واحتياجاتهم.

يحتفظ ساب بعلاقات قوية مع مجموعة اتش اس بي سي مما يوفر له مدخلا وارتباطا دوليا ليس له منافس لمصلحة عملائه. كما لا يزال البنك بنك التجارة العالمية الرائد في المملكة حيث يساند ويقدم خدماته للشركات المحلية والأجنبية في توسعها محليا وعبر الحدود.

إن التطوير الداخلي للتقنية لدى البنك مقرونا بإمكانية الوصول لأنظمة مجموعة اتش اس بي سي يوفر ضمانة لقدرة البنك على تقديم أحدث الوسائط والقنوات المصرفية لعملائه بما في ذلك مختلف حلول الدفع وإدارة النقد بما يفي بالاحتياجات المعقدة والمتزايدة للعملاء. كما تضمن الترتيبات القوية للحفاظ على استمرارية الأعمال لعملاء ساب وجود مدخل موثوق لأموالهم. وتركز استراتيجية البنك المتعلقة بالخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت على تقديم قاعدة متعددة الأوجه للعملاء عبر مختلف خطوط العمل تغطي مجموعة واسعة من الخدمات بطرق يمكن تعديلها لتتلاءم واحتياجاتهم الشخصية الفريدة. وتقدم مجموعات منتجات البنك من خلال نافذة واحدة تخدم العديد من العملاء عبر بوابة إليكترونية موحدة. إن اعتماد نافذة واحدة للمدفوعات وأوراق القبض والتمويل والأسواق والصرف الأجنبي يمثل أحد أهداف الوسائط المباشرة في ساب وهو توفير خدمات عملاء متجانسة عالميا جنبا إلى جنب مع فعالية محلية قوية. ومن الجدير بالذكر أن البنك يملك في الوقت الحاضر أربعة أنظمة للتعامل عبر الإنترنت تلبي مجمل احتياجات عملاء الخدمات التجارية. ويشمل ذلك شبكة سويفت نت وساب كونيكت، وهي قنوات متكاملة تستهدف كبار عملائنا من ذوي المتطلبات المالية المعقدة، بينما تستهدف شبكة اتش اس بي سي نت بشكل رئيسي الشركات والعملاء التجاريين من المؤسسات المتوسطة إلى كبيرة الحجم وأيضا المؤسسات المالية ذات الاحتياجات المالية المتعددة. كما تم إدخال خدمة بطاقات الرواتب أو بطاقة صرف الرواتب (بطاقة ساب للرواتب) والتي تستهدف المجموعات من ذوي الرواتب المنخفضة. وتم أيضا إدخال نظام حماية الأجور والحسابات الافتراضية للذمم المدينة. هذا وقد جرى العمل على تعميم نظام ساب للدفعات الكبيرة تجاريا.

تمشيا مع التوجيهات الاستراتيجية لتقديم عروض رائدة واتصالات عالمية وخدمات استثنائية للعملاء، فقد حققت الخدمات المصرفية التجارية في ساب تقدما جيدا على صعيد العديد من المبادرات الرئيسية التي تم طرحها للعملاء قبل سنة. وقد شمل ذلك تواصل النمو في الشركات الكبيرة وأيضا توسيع الفرق لخدمة شريحة السوق المتوسطة. كما تم إنشاء فريق دولي متخصص لتعزيز العلاقات الخارجية مع مجموعة اتش اس بي سي للشركات الداخلة إلى السوق السعودي، مما حقق حجم عمل كبير من الإحالات المتبادلة وتقوية روابط ساب مع الصين من خلال إنشاء مكتب الصين، وهو الأول من نوعه من قبل بنك سعودي، من أجل تشجيع التدفقات التجارية المتبادلة.

ويتمتع ساب بتاريخ طويل من الالتزام تجاه العملاء من ذوي المصالح التجارية الصغيرة حيث كان أول بنك في المملكة العربية السعودية يشارك في برنامج كفالة، وهو برنامج ضمانات حكومية لتشجيع البنوك على تقديم القروض للمصالح التجارية الصغيرة.

الخدمات المصرفية للشركات العالمية :

لا تزال الخدمات المصرفية للشركات العالمية والتي تضم إدارة التجارة والإمداد وقسم المدفوعات وإدارة النقد تمثل أحد أقسام العمل الرئيسية بالبنك. وعلى الرغم من البيئة الاقتصادية الصعبة السائدة وانخفاض نمو بعض القطاعات، إلا أن الخدمات المصرفية للشركات العالمية واصلت تحقيق أداء قوي تجاوزت فيه الخطة الموضوعة والأداء السابق. ولكونها شريكا رئيسيا في المنتجات مع الخدمات المصرفية العالمية والخدمات المصرفية التجارية، فقد لعبت الخدمات المصرفية للشركات العالمية دورا هاما في خدمة احتياجات ومتطلبات التجارة والإمداد وتمويل الذمم المدينة وأيضا إدارة النقد والمدفوعات للعملاء وذلك من خلال استخدام حلول مبتكرة ومصممة طبقا للاحتياجات الخاصة. إضافة لذلك فقد حافظت الإدارة على دور فاعل ورائد وخاصة في رسم المشهد التجاري في المملكة بما يعزز نمو الصادرات غير البترولية وهو أحد الأهداف الحكومية الرئيسية، وذلك من خلال توفير أدوات تخفيف المخاطر للعملاء وفي الوقت ذاته تطوير وتعزيز الممرات التجارية الحالية و الناشئة للمملكة العربية السعودية.

وكرائد في مجال المعاملات المصرفية العالمية، فقد استطاعت الخدمات المصرفية للشركات العالمية تحقيق حصة سوقية جيدة ضمن هذا القطاع وهو ما يظهر من خلال نهج الأعمال الاستشارية ومستويات الخدمة العالية ومجموعة المنتجات التي تعتبر الأفضل من نوعها وذلك من خلال الابتكار المستمر لمواكبة احتياجات السوق المتغيرة. وكانت إدارة الخدمات المصرفية للشركات العالمية قد طرحت خلال السنة العديد من المبادرات التي لم تقتصر على تمويل الذمم المدينة والحسابات الافتراضية والخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال وذلك بهدف مساعدة عملائها السعوديين في تدبير وإدارة متطلبات رأس المال العامل بطريقة أفضل. ومن الجدير بالذكر أن ساب هو أول بنك في المملكة يطرح خدمة تمويل الذمم المدينة والتي تعتبر مصدرا إضافيا للتمويل للعملاء السعوديين مما سيمكنهم من إدارة احتياجاتهم من السيولة على المدى القصير. وكان ساب أيضا أول بنك يطرح بنجاح عددا من المبادرات النظامية الرئيسية كضمانات شبكة سويفت وحلول المعاملات بالعملة الصينية (رينمنبي) وإدارة النقد في المملكة.

هذا ولا تزال الخدمات المصرفية للشركات العالمية تحوز على التقدير على مستوى السوق والقطاع على حد سواء حيث فازت بعدد من الجوائز القيمة منها جائزة يوروموني "أفضل مدير محلي للنقد في المملكة العربية السعودية لعام 2015م" وجائزة مجلة غلوبال فاينانس "أفضل بنك لتمويل التجارة لعام 2015م" وجائزة آسيان بانكر الافتتاحية " أفضل بنك لتمويل التجارة في المملكة العربية السعودية لعام 2015م" وجائزة "أفضل بنك في الخدمات الرقمية للشركات لعام 2015" من مجلة غلوبال فاينانس. ومن الجدير بالذكر أن البنك يحصل على جوائز يوروموني وغلوبال فاينانس للسنة الثامنة على التوالي.

الخزينة :

شهدت الخزينة سنة أخرى من النجاح الكبير وذلك على الرغم من استمرار انخفاض معدلات الفائدة وأسعار البترول وأيضا ازدياد التقلب في الأسواق المحلية والعالمية. وقد حافظت ميزانية البنك على مستويات سيولة صحية وقوية مما عزز النمو العام للبنك. كما أن الإدارة الفعالة لمخاطر أسعار الفائدة ومركز البنك المتقدم في العملات الأجنبية ساهم بقوة في تعزيز إجمالي ربح العمليات بالبنك.

وقد مكنت ظروف السوق الخزينة من مواصلة تقديم حلول الحماية والاستثمار سواء التقليدية أو المبنية على أحكام الشريعة لقاعدة عملائها المتزايدة، بينما تواصل توفير التغطية المتخصصة للمناطق الرئيسية (الوسطى والغربية والشرقية) مقرونة بمنتجات متنوعة وخدمات واسعة. هذا، وتواصل الخزينة تحقيق تقدم كبير في تنفيذ مشروع أنظمتها الرئيسية مما سيؤدي بدوره إلى تعزيز إمكانيات الخزينة من ناحية المنتجات، وأتمتة العمليات والإجراءات وتحسين الفعالية وتعزيز خدمات العملاء.

الخدمات المصرفية العالمية

تعمل الخدمات المصرفية العالمية تحت مظلة الخدمات المصرفية العالمية والأسواق، وهي مسئولة بالكامل عن إدارة العلاقات مع الشركات السعودية الكبيرة والتي تتم إدارتها عالميا من قبل ساب، والشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في المملكة العربية السعودية (ومقارها في الخارج) والعملاء من المؤسسات كالوزارات والوكالات والإدارات الحكومية وأيضا البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

أدت التطورات الاقتصادية الأخيرة إلى نشوء بعض المعوقات أمام الإنفاق الحكومي الطموح والمتركز بشكل رئيسي على مشاريع المرافق العامة والنقل والصحة والتعليم والبترول والغاز مما أدى إلى منح عدد من العقود الهندسية وعقود الإنشاءات ومشاريع التسليم بالمفتاح إلى شركات متعددة الجنسيات وخاصة الكورية والصينية والفرنسية والاسبانية والهندية، ومعظم تلك الشركات هي من قدامى عملاء مجموعة اتش اس بي سي وهناك العديد منها مصنف ضمن أكبر 500 شركة بينما أصحاب المشاريع هم شركات سعودية أو شركائهم الذين هم عملاء ساب منذ فترات طويلة.

واصلت شريحة الخدمات المصرفية العالمية في الاستفادة من التواصل مع مجموعة اتش اس بي سي ومساندة ، اتش اس بي سي السعودية المحدودة (البنك الاستثماري) وعلاقتها مع الشركة التابعة، ساب تكافل (شركة التأمين) في تقديم حلول مالية ليس لها مثيل على المستوى المحلي والعالمي إلى مجموعة عملاء شريحة الخدمات المصرفية العالمية المتطورة. وقد نتج عن ذلك ضمان تنفيذ المشاريع في المملكة في الأوقات المحددة وبالجودة المتفق عليها، إضافة إلى مساعدة الشركات السعودية في طموحاتها التوسعية وخطط الاستحواذ عالميا أو في توفير السيولة من خلال مؤسسات مالية غير سعودية عن طريق التمويل من خلال وكالة تمويل الصادرات العالمية ECA والسندات العالمية والصكوك.

الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات:

حافظ ساب على مركزه خلال عام 2015م كرائد في تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات في المملكة.

تنتشر شبكة فروع البنك في كافة مناطق المملكة حيث بلغ عدد منافذ الخدمات المصرفية الشخصية في ساب 102 منفذا (83 فرعا و 19 قسما مخصصا للسيدات). إضافة لذلك، يوجد هناك ثلاثة فروع صغيرة الأول في المنطقة الوسطى والاثنان الآخران في المنطقة الشرقية. وتقدم الخدمات المصرفية الفردية وإدارة الثروات حلولا مالية إسلامية عبر كامل شبكة فروعها.

كما أولت الإدارة خلال السنة المزيد من الاهتمام لإعادة الهيكلة والتنظيم الداخلي للفروع من أجل تحقيق الفائدة لكبار العملاء مع التركيز بشكل خاص على زيادة أعداد مراكز البريميير في المملكة، والتي يبلغ

عددها الآن 17 مركزا تنتشر في كافة أنحاء المملكة. وتقدم هذه المراكز المخصصة حصرا لعملاء البريمبير منتجات وخدمات مطورة بشكل خاص لتلك الشريحة، وأيضا معالجة كافة احتياجاتهم المحلية والعالمية من خلال شبكة HSBC العالمية.

وانطلاقا من النجاح الذي حققه برنامج البريمبير الحالي الذي تتم إدارته من خلال مدراء علاقات البريمبير المتفرغين يواصل ساب توسيع برنامج أدفانس والذي يعمل به في 34 سوقا أخرى في العالم. وهذه الخدمة والتي تعتبر بمثابة الشريحة الثانية لعرض البريمبير تمكن عملاء البنك من الحصول على خدمات مصرفية في المملكة العربية السعودية مع ميزة إضافية وهي توفرها في الأسواق الأخرى عبر العالم. وبفضل البرنامج الجديد فإن عملاء شريحة أدفانس لدى ساب ومجموعة HSBC يمكنهم الآن الوصول إلى نطاق واسع من المنتجات المصرفية الشخصية العالمية مقرونة بأولوية الخدمة. ويقدم هذه الخدمة الجديدة موظفون مدربون على أعمال أدفانس ممن يستطيعون تقديم حلول إدارة مالية للعملاء الأفراد بما يتلاءم مع احتياجاتهم الخاصة والتصرف طبقا لنموذج EDRAS (المشاركة، الاكتشاف، التوصية، العمل، الخدمة) حيث يتولى مدير/مسئول العلاقة نشاط المشاركة والاستكشاف ثم يرفع التوصية بالإجراء المناسب للمستشار المتخصص مما يجعل الخدمة متبادلة بين مدير/مسئول العلاقة والمستشار. ويستطيع مدير العلاقة الوصول إلى مستشاري التكافل والاستثمار المتخصصين لكل من شركة ساب تكافل وإبسا والذين يستطيعون تزويد العملاء بحلول ثروات مناسبة لاحتياجاتهم الخاصة. . إضافة لذلك فإن برنامج ساب أدفانس يستخدم العروض الجديدة وذات القنوات المتعددة ليمكن العملاء من إدارة شئونهم المالية في أي وقت ومن أي مكان وبأسلوب يتلاءم واحتياجاتهم على أفضل وجه. كما أنه يوفر مدخلا للمعرفة والمشورة التي تمكن العملاء من استكشاف وتوسيع آفاقهم المالية بما يمكنهم من تحقيق أهدافهم المستقبلية. كما يعمل البرنامج كوسيلة تسهيل للخدمات المطلوبة بالنسبة للعملاء ذوي الاحتياجات العالمية.

تم رسميا طرح شريحة البريمبير الفئة العليا بشكل رسمي لتغطي الثغرة بين عملاء البريمبير والخدمات المصرفية الخاصة. ويأتي طرح هذه الشريحة نظرا لوجود العديد من عملاء البريمبير ممن هم على حافة الاستحقاق للخدمات المصرفية الخاصة ويحتاجون لعناية مماثلة وخدمات معززة ونطاق خدمات بما يمكنهم من الحفاظ على وزيادة وتعزيز أعمالهم مع ساب. وقد تم تخصيص مدراء علاقات متفرغين لإدارة العلاقات مع أفراد هذه الشريحة.

حافظت البطاقات خلال عام 2015 على مركزها الأول في المملكة بالنسبة للإنفاق بواسطة البطاقات. كما حافظت حصة البنك السوقية من البطاقات على ثباتها منذ عام 2008/2007 عند نسبة 23% - 25%، ومن المرجح استمرار هذا الاتجاه. ومن أجل تحقيق نمو مربح ومتواصل يستخدم ساب خدمات إدارة الباتش (BMS) وخدمات إدارة رسائل التنبيه (AMS) التي تقدمها سمه لتعزيز القرارات المتعلقة بإدارة المحافظ بطريقة تفاعلية. وفي عام 2015 تمت زيادة عدد شركاء الاسترداد الآلي بما يوفر المزيد من المرونة لحاملي البطاقات الائتمانية لاسترداد نقاط برنامج مكافآت اكسب. كما فاز ساب بجائزة أفضل برنامج لمكافأة العملاء لعام 2015، وفازت بطاقة ساب فيزا سيغنتشر بجائزة أفضل بطاقة ائتمان من الفئة الممتازة لعام 2015 وكلاهما من قبل مجلة ذي بانكر ميدل إيست.

تم في عام 2015 دمج الفئة الدنيا من عملاء وحدة الخدمات التجارية مع إدارة الخدمات المصرفية الفردية وإدارة الثروات وذلك لكي يتم تقديم خدمات مصرفية وعروض قيمة لهذه الفئة. وتتم إدارة هذه الشريحة

مركزيا بحيث تتمكن شبكة الفروع الواسعة من تقديم خدمات مصرفية أفضل لعملاء هذه الشريحة. وقد قام البنك مدفوعا بنهج يتركز على العميل ببناء برنامجه للمكونات الرئيسية للعملاء بما في ذلك مجموعة منتجات ذات أسعار منافسة وخدمات كاملة، تجربة فريدة في خدمة العميل والمبيعات المتقدمة، سهولة إجراء المعاملات عبر الإنترنت أو بواسطة الهاتف، أجهزة الصراف أو الفروع، تقديم خطابات الاعتماد وبرامج الضمانات التي تلائم احتياجات كل عميل على أفضل وجه.

كما واصل ساب تقييمه لاحتياجات العملاء وإدخال الحلول المبتكرة خلال عام 2015م، حيث يقوم ساب باستمرار بإصدار خدمات جديدة ومعززة من خلال الوسائط البديلة كخدمات التعامل المصرفي عبر الإنترنت، وخدمة الهاتف المصرفي، وتطبيقات الهاتف الجوال، كما عزز نظام الانتظار وأجهزة الخدمة الذاتية من أجل ضمان تقديم أفضل الخدمات والاهتمام بالعميل. وطرح البنك أيضا خدمة تقديم النماذج الإليكترونية لفتح الحسابات عبر الإنترنت وتقديم بيانات اعرف عميلك، وسوف يتم توسعة هذه الخدمة لتشمل منتجات وخدمات مصرفية أخرى بما يضمن حصول العملاء على أفضل تجربة مع البنك. وقد نجح ساب في الفوز بأربع جوائز هامة في عام 2015م وهي جائزة أفضل بنك في الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في المملكة العربية السعودية، وجائزة أفضل بنك في الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال في المملكة العربية السعودية، وجائزة أفضل بنك في خدمة سداد الفواتير في المملكة العربية السعودية وجائزة أفضل مركز اتصال في الشرق الأوسط. وكان ساب قد طرح رسميا بطاقة فيزا الحسم وذلك في شهر مايو 2014م بما يوفر للعملاء حزمة جديدة من المزايا التي ستنقل هذه الخدمة إلى مستوى جديد من الفعالية بما يمكن عملاء ساب من السداد الفوري بشكل ملائم وآمن من الأموال المتوفرة في حساباتهم لدى ساب لقيمة السلع والخدمات التي يحصلون عليها وذلك لدى جميع التجار المشتركين في الشبكة السعودية للمدفوعات وأيضا لدى ملايين المنافذ التجارية المشتركة في خدمة فيزا عبر العالم. وقام البنك أيضا خلال العام بتركيب 150 جهاز صراف آلي جديد مما يرفع عدد شبكة أجهزة الصرف التابعة للبنك إلى أكثر من 985 .

الخدمات المصرفية الخاصة:

تقدم الخدمات المصرفية الخاصة خدمات مخصصة للأفراد من ذوي المراكز المالية المرموقة على مستوى المملكة بما في ذلك خدمات مصرفية عالية المستوى مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم. كما تواصل الخدمات المصرفية الخاصة ازدهارها مستفيدة من الشراكة مع مجموعة اتش اس بي سي، والتي تضم موارد شبكة عالمية ومهارات ومعرفة وخبرات متخصصة.

هذا وقد أدى اندماج وحدة الخدمات المصرفية الخاصة ضمن إدارة الثروات إلى المزيد من التعاون والتنسيق مما سينتج عنه تحسن كبير في تجربة العملاء المصرفية بينما سيحافظ في نفس الوقت على مواصلة تحقيق نوعية متفوقة من الخدمات.

سوف تواصل الخدمات المصرفية الخاصة ضمان أعلى مستوى ممكن من إدارة علاقات العملاء وذلك من خلال تقديم منتجات مصممة طبقا لاحتياجاتهم وخدمات شخصية كاملة للعملاء الذين سيواصلون الاستفادة من التركيز على الخدمات ذات القيمة العالية كالحلول الاستثمارية المصممة طبقا لاحتياجات العملاء وإمكانيات إدارة الأصول لدى شركة اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة

هذا، وقد فازت الخدمات المصرفية الخاصة خلال عام 2015 بجائزة "أفضل خدمات مصرفية خاصة في المملكة العربية السعودية" من قبل بيه دبليو إم/ ذي بانكر ميدل إيست، وجائزة أفضل خدمات مصرفية خاصة لعام 2015 وجائزة "أفضل بنك في الخدمات المصرفية الخاصة في المملكة العربية السعودية لعام 2015" من مجلة غلوبال فاينانس.

الخدمات المصرفية الاسلامية

حققت الخدمات المصرفية الإسلامية المزيد من النمو في عام 2015م وتواصل زيادة مستوى تغلغل الأعمال المصرفية الإسلامية لتبلغ حوالي 71% من إجمالي دخل العمليات بالبنك. وقد عقدت الهيئة الشرعية بالبنك 11 اجتماع خلال عام 2015م تم فيها تقديم ومناقشة عدد من المنتجات الجديدة للموافقة بالإضافة إلى مختلف المسائل والمواضيع الشرعية وتقارير المراجعة الشرعية للموافقة والتوجيه من قبل الهيئة.

ومن الجدير بالذكر أن كافة عروض الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات قد أصبحت الآن تُقّدم بشكل متوافق مع الشريعة وذلك تماشياً مع استراتيجية ساب للخدمات المصرفية الشخصية والتي تقتضي تقديم قاعدة كاملة من الخدمات والمنتجات الإسلامية عبر كافة الفروع والقنوات الإليكترونية مما أدى إلى ضمان استمرار النمو في كافة شرائح الخدمات المصرفية الشخصية.

كذلك أولت الخدمات المصرفية الاسلامية في قطاع الشركات اهتماماً بالغاً بتلبية احتياجات العملاء من الشركات بجميع فئاتها، واستمر نهج البنك في تلبية الطلب المتزايد من عملاء الشركات للخدمات الإسلامية، وذلك عبر تعزيز المنتجات الحالية و طرح منتجات جديدة تلبي احتياجاتها المتقدمة بالتعاون مع قسم الخدمات التجارية.

كما طرحت الخدمات التجارية الإسلامية خدمة تمويل الفواتير عبر الوسائط الإليكترونية وهي الأولى من نوعها على هذا المستوى والتي تهدف إلى تمويل الاحتياجات التجارية للشركات على المدى القريب. وكان ساب أول بنك في المنطقة يطرح ذلك المنتج المتوافق مع أحكام الشريعة.

أيضا نظمت الخدمات المصرفية الإسلامية للشركات خلال عام 2015م ندوتين حول الحلول المصرفية الإسلامية للشركات في الرياض والخبر استضاف البنك من خلالها عددا من الخبراء المتميزين في مجال المصرفية الإسلامية. وقد كان الهدف من هذه الندوات التعريف بالخدمات المصرفية الإسلامية للشركات في ساب لعملاء البنك الحاليين والمحتملين و تعزيز صورة الخدمات المصرفية الاسلامية للشركات في السوق ورفع وعي العملاء بالخدمات المصرفية الإسلامية بشكل عام وتعريف العملاء بمنتجات وحلول ساب المتوافقة مع أحكام الشريعة التي تلبي احتياجاتهم. وقد حضر تلك الندوات عدد من عملاء البنك البارزين من الخدمات المصرفية للشركات، ومعاملات الشركات العالمية والخدمات المصرفية العالمية.

وكان الحدث الأبرز بالنسبة للخدمات المالية الإسلامية للشركات هو أنها كانت الراعي الرئيسي لمنتدى الأخبار المالية الإسلامية لعام 2015م والذي اقيم في جدة والذي يعتبر مناسبة تجارية عالمية تتركز على نشر وترويج قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية على المستوى العالمي.

الموارد البشرية:

تشكل فعالية الموارد البشرية دعما وقيمة مضافة لهدف البنك أن يصبح البنك العالمي الرائد في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال ضبط سياسة الموارد البشرية لديه بحيث يصبح أفضل بنك للعمل في المملكة العربية السعودية.

وتعلق الموارد البشرية على تحقيق هذا الهدف المتمثل في أن يصبح البنك أفضل بنك للعمل أهمية قصوى حيث أنه يعكس، بطريقة ملموسة، أعلى مستويات الخدمة من قبل الموظفين لقاعدة عملائنا الواسعة.

تواصل سياسة المكافآت في ساب دعمها لهذه الأهداف من خلال منح تعويضات تراعي تحقيق التوازن بين الأداء على المدى القريب والأداء المستدام. وتعتبر مجموعة التعويضات الإجمالية للبنك عاملا أساسيا في نجاح أنشطة التوظيف والاحتفاظ بالموظفين حيث لا يزال البنك يركز على تعزيز برامج التعويضات لإيصالها إلى مستويات نوعية عالية كتعزيز تجربة العميل وإدارة المخاطر. وبناء على ذلك فقد تم تعزيز هياكل الحوافز والمكافآت بما يحقق اتساق المكافأة الفردية مع الأفق الزمني للمخاطر.

ركزت استراتيجية الموارد البشرية لعام 2015 على تطوير قدرات الأفراد والمجموعات وتعزيز عروض القيمة للموظفين وزيادة مستويات المشاركة والتمكين، وترسيخ قيم ساب، وزيادة التعاون والاندماج عبر الأقسام وإبراز الاحترام والتقدير للزملاء على مستوى المؤسسة ككل.

إحصائيا، تفيد التقارير أن مؤسسات الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية سجلت أدنى مستويات رضا الموظفين في منطقة الخليج العربي. وقد بلغت نسبة الذين أكملوا استبيان الموظفين الذي نظمته الموارد البشرية في عام 2015، 71% من إجمالي عدد الموظفين وارتفعت نقاط المشاركة إلى مستوى 73%، أي بزيادة بنسبة 22% عن استبيان الموظفين لعام 2013م. وهذا المستوى الرائد على مستوى السوق من مشاركة الموظفين يجعلنا نشعر بالاعتزاز بسمعتنا وعلامتنا التجارية كأفضل صاحب عمل وهو ما يضعنا في نطاق المنافسة ليس على مستوى منافسينا فقط، بل على مستوى البنوك التي حققت أعلى نقاط المشاركة في الشرق الأوسط.

في عام 2013، قال 56% من الموظفين أنهم سوف يوصون بساب كأفضل مكان للعمل، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى مستوى كبير جدا بلغ 86%. إضافة لذلك فإن موظفينا تحدثوا بفخر واعتزاز عن البنك، وقال 81% من الموظفين أنهم محفزون لأداء أكثر مما هو مطلوب منهم. وشهد عام 2015 إدخال شراكة العمل مع وكالة Investors in People International، وسوف يواصل ذلك تعزيز الرسالة لموظفينا وهي أن شعار أفضل مكان للعمل هو هدف واقعي جدا وقد اصبح قريب التحقيق.

كما عملت الموارد البشرية بالتعاون مع أقسام العمل على إنشاء وطرح حملة Think Yes التي تركز على تجربة العميل ككل من خلال تزويد الموظفين بالمعرفة والمهارة والأدوات اللازمة لتقديم أعلى مستويات الخدمة للعملاء الداخليين والخارجيين وأصحاب المصلحة. وقد تم طرح هذا البرنامج على مستوى البنك ككل في أواخر عام 2015م وسوف يتواصل خلال عام 2016م.

يواصل برنامج التطوير الإداري بالبنك استقطاب خريجين من ذوي الكفاءات العالية من الجامعات الوطنية والعالمية وذلك بهدف تحديد وتطوير قادة عمل مستقبليين عبر قطاعات العمل بالشركة، حيث بوشر بدفعتين جديدتين بموجب برنامج تطوير المدراء في عام 2015، بينما سيتم خلال السنة تخريج دفعتين ممن كانوا قد التحقوا بالبرنامج في عام 2014.

كجزء من استراتيجية القيادة في ساب، تم تصميم برنامج القيادة وتطويره خصيصا لمعالجة فرص التطوير للمدراء المباشرين. ويمتد برنامج القيادة على مدى سنة ويهدف لتعزيز السلوكيات الإدارية وزيادة الوقت المخصص لتطوير الموظفين وتعزيز إدارة الأداء وترسيخ القدرات القيادية المتجانسة، وقد بلغ عدد المشاركين في برنامج القيادة 52 موظفا خلال عام 2015م.

لا يزال تحديد وتطوير أفراد مهرة يمثل أهمية رئيسية حيث يهدف لضمان أن يتوفر لدى البنك تدفقا قويا من المهارات التي ستشكل مدراء المستقبل. وقد صادقت لجنة الموارد البشرية على 12 انتدابا لمدد قصيرة للزملاء في عام 2015م. وقد استفاد العديد من هؤلاء المنتدبين من تعزيز التواصل مع اتش اس بي سي عالميا، كما قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة والموافقة على برنامج الإحلال الوظيفي في البنك.

إضافة لبرامج تطوير القيادة، تواصل الموارد البشرية تقديم برامج التدريب الفني والمهارات الخفيفة حيث حضر أكثر من 5,580 مشارك مناسبات التدريب الرسمي وأيضا عقد أكثر من 16,376 يوم تدريب خلال السنة.

واصل البنك تحقيق تقدم كبير على مستوى خطط السعودة لديه والتي ستبقى محط اهتمام رئيسي للبنك، فقد ارتفعت نسبة السعودة بالبنك إلى 90.07% ، كما واصلت برامج التنويع نموها لتبلغ نسبة السيدات حاليا 19.5% من إجمالي عدد الموظفين بالبنك.

وحصل البنك في عام 2015 على جائزة أفضل صاحب عمل للقطاع الخاص في منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا للسنة، كما حصل على تقدير من معهد العلامات التجارية لأصحاب العمل لقوة علامته التجارية كصاحب عمل.

تقنية المعلومات:

تمثل خدمات تقنية المعلومات العمود الفقري لعمليات وأعمال البنك حيث تشارك مع كافة خطوط العمل على مستوى البنك من أجل تمكين كل شخص في البنك من تحقيق أهدافه وتحسين انتاجيته وفعاليته وبالتالي مستوى الربحية الذي يحققه.

شهدت تقنية المعلومات تحولا متواصلا حيث مكنت الابتكارات التقنية في عام 2015، كجزء من أهداف استراتيجية المدى المتوسط، البنك من افتتاح قنوات إيصال فعالة كاستخدام أحدث نظام تشغيل وطريقة التقييم الآلي للمخاطر بالنسبة لمعلومات اعرف عميلك وايضا خدمة تحويل الدفعات الشخصية عبر بطاقة فيزا الائتمانية.

لقد أدى الانتشار الواسع للتقنية الرقمية إلى تحويل ساب من بنك يعتمد على الأعمال الورقية والفروع إلى مقدم لخدمات مصرفية رقمية وشبكية. وتقوم إدارة الخدمات الفنية في ساب بتوفير ابتكارات قيمة بدءا من النماذج الإليكترونية وصولا إلى الطلبات الرقمية وذلك من أجل تحقيق بيئة خالية من الأوراق بما في ذلك أجهزة صراف إليكتروني تفاعلية وأجهزة إيداع المبالغ النقدية الكبيرة كجزء من استراتيجيتها الرقمية.

اختتمت تقنية المعلومات السنة بنجاح بارز حيث حققت العديد من الأهداف الهامة في استراتيجية البنك التنظيمية. كما تم تنفيذ مشاريع رئيسية تهدف إلى خفض واستبعاد الإجراءات المعقدة وغير الفعالة وأيضا تخفيف المخاطر، وهي إنجازات ضمنت توفير قاعدة صلبة للتقدم المستقبلي ووضعت تقنية المعلومات في مركز قوي بما يمكنها من مقابلة التحديات المستقبلية بينما تقدم في ذات الوقت أعلى قيمة في خدمة رسالة البنك.

خدمة المجتمع والتنمية المستدامة

انسجاما مع توجهات ساب يواصل البنك التزامه القوي بالمجتمع الذي يعمل فيه. وضمن هذا الإطار يستمر ساب في تعزيز مركزه الرائد في خدمة المجتمع، وذلك من خلال تقديمه لمجموعة من الأنشطة والبرامج الهادفة لخدمة المجتمع والتنمية المستدامة.

وتتنوع برامج ساب في خدمة المجتمع بين البرامج التعليمية والتدريبية، والطبية والتأهيلية، والتثقيفية، وتوفير الدعم المادي والمعنوي، بالإضافة إلى الاهتمام بتفعيل العديد من المناسبات الاجتماعية، ومواكبة المناسبات المحلية والعالمية المتعارف عليها، والمشاركة الفعالة لموظفي البنك في هذه المناسبات.

ونظم ساب مجموعة من الأنشطة المتنوعة التي تهدف إلى دمج البنك في عملية التنمية الوطنية في المملكة من خلال تركيز جهوده على خدمة المجتمع والتنمية المستدامة، حيث يتولى البنك تنفيذ مجموعة من البرامج الأنشطة المختارة بعناية بما يتوافق مع استراتيجيته التي يسير وفقها، وقد وسع البنك المشاركة في أنشطة خدمة المجتمع لتشمل موظفي البنك.

كما يسعى ساب على الدوام وضمن برامج خدمة المجتمع إلى تقديم سلسلة من البرامج والانشطة الاجتماعية المتنوعة لصالح مختلف فئات المجتمع المحتاجة للدعم والمساندة في كافة مناطق المملكة، مثل الأيتام، والمكفوفين، ذوي الاحتياجات الخاصة، مرضى السرطان، والمسنين، ذوي متلازمة داون، والأسر محدودة الدخل، إلى جانب تبني البنك مجموعة من المشاريع الانسانية والاجتماعية بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

وكنتيجة لسجل ساب الحافل في مجال المسؤولية الاجتماعية، فقد واصل حصد الجوائز التقديرية التي تؤكد تميزه في أداء دوره الاجتماعي، حيث فاز "برنامج ساب لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة" بجائزة أفضل برنامج للتوظيف في المملكة من قبل جمعية الأطفال المعوقين. ويعتبر هذا البرنامج خطوة رائدة في مجال المسئولية الاجتماعية، وحقق العديد من الانجازات والنجاحات المأمولة.

التقدير العالمي لساب

التقدير العالمي:

حصل ساب في عام 2015م على العديد من الجوائز التقديرية على المستويين الإقليمي والعالمي كان أهمها جائزة "بنك العام في المملكة العربية السعودية" من مجلة ذي بانكر. وقد أكدت هذه الجوائز على مجموعة واسعة من المعايير التي تم تقييم ساب بناء عليها شملت كافة جوانب الأعمال الرئيسية لعمليات البنك.

وعلى صعيد الخدمات المصرفية الفردية، فاز ساب بجائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفية الفردية" من مجلة ذي بانكر للشرق الأوسط، وجائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة" من مجلة ذي بانكر ومجلة غلوبال فاينانس، وجائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفية عبر الإنترنت" وجائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفية عبر الموبايل" من مجلة إنترناشيونال فاينانس، وأيضا جائزة "أفضل بنك في الخدمات الإليكترونية" من قبل مجلة غلوبال فاينانس.

إضافة لذلك، فاز ساب بعدد من الجوائز الأخرى من قبل مجلة ذي بانكرز للشرق الأوسط شملت جائزة "أفضل مركز اتصال" وجائزة "أفضل مصدر للبطاقات الائتمانية" وجائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفية عبر الإنترنت للشركات الصغيرة والمتوسطة" وجائزة "أفضل مقدم لخدمات الخزينة"، وجائزة "أفضل بنك إقليمي في سداد الفواتير" من قبل مجلة غلوبال فاينانس.

على صعيد الخدمات المصرفية التجارية، فاز ساب بجائزة "أفضل مقدم لخدمات إدارة النقد" من قبل مجلة يوروموني وبجائزة "أفضل مقدم لخدمات تمويل التجارة" من قبل مجلة غلوبال فاينانس، وبجائزة "أفضل مقدم لخدمات الصرف الأجنبي" من قبل مجلة غلوبال فاينانس وجائزة "أفضل بنك للشركات والمؤسسات المصرفية" من قبل مجلة غلوبال فاينانس.

كما حصل ساب على تقدير من قبل (مؤتمر توسعة الأصول البشرية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا) "كأفضل صاحب عمل للسنة" وذلك تقديرا لبيئة العمل التي يوفرها لموظفيه وأيضا سياسات الموارد البشرية المعتمدة لديه. كما حصل ساب على جائزة "أفضل بنك في خدمة العملاء في المملكة العربية السعودية" من قبل مجلة إنترناشيونال فاينانس.

شركة ساب تكافل

تقدم ساب تكافل مجموعة من منتجات التكافل العائلي والعام المتوافقة مع أحكام الشريعة هادفة من وراء ذلك إلى الوفاء باحتياجات الحماية لعملائها من قطاعي الأفراد والشركات.

ولكونها من بين أولى شركات التكافل التي يتم ترخيصها في السوق، فقد شهدت شركة ساب تكافل نموا قويا خلال فترة السنوات الأربعة منذ أن باشرت عملياتها وأصبحت في موقع جيد بما يمكنها من مواصلة الاعتماد على الآفاق الإيجابية على المدى الطويل لقطاع التأمين. ومع تزايد النمو في السوق وازدياد الوعي بحلول التأمين المتوافقة مع الشريعة الإسلامية فقد أصبحت الشركة في موقف قوي بما يمكنها من زيادة قدرتها التنافسية من أجل زيادة حضورها في السوق وتوسيع نطاق أعمالها وأنشطتها.

شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة:

الاستشارات الاستثمارية المصرفية

تركز الاستشارات الاستثمارية المصرفية على أسواق رأس المال والذي يشمل الاكتتابات الأولية وإصدارات الحقوق والاندماج والاستحواذ في المملكة العربية السعودية. فمنذ إنشاء هيئة السوق المالية في المملكة في عام 2004، كانت اتش اس بي سي العربية السعودية رائد السوق ضمن نطاق عملها بينما تصدرت المراكز العليا لقائمة الشركات العاملة في نفس الحقل في مجال الاكتتابات الأولية والاكتتابات العامة والاندماج والاستحواذ.

وحافظت شركة HSBC العربية السعودية المحدودة خلال عام 2015 على مركزها الرائد في السوق على صعيد أسواق رأس المال والتي شملت اكتتابين أولين كبيرين (الشركة السعودية للخدمات الأرضية، والشركة السعودية للعدد والأدوات "ساكو") من أصل أربع اكتتابات أولية معتمدة.

وبالمثل حافظت شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة على مركزها الرائد في السوق على صعيد الاندماج والاستحواذ، بما في ذلك تقديم الاستشارات للشركات العامة إضافة لمعاملات الاندماج والاستحواذ الهامة الأخرى في المملكة وخارج الحدود. وقد شملت المعاملات الرئيسية التي قادتها شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة في عام 2015، مستشار الشراء لشركة تكوين للصناعات المتقدمة في الاستحواذ على شركة أنظمة صافولا للتغليف وأيضا مستشار الشراء لشركة Tasnee في الاستحواذ على حصة بنسبة 13% في شركة كريستال وايضا مستشار الشراء بالنسبة لمجموعة الطيار للسفر والسياحة في الاستحواذ المحتمل على حصة بنسبة 25% من شركة ذاخر(Thakher) من خلال إصدار أسهم.

تمويل الاستثمارات المصرفية – أسواق رأس المال والتمويلات المشتركة:

تواصل شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة تعزيز دورها كالمؤسسة الأفضل في تقديم الاستشارات والهيكلة وترتيب تمويل المديونيات عبر أسواق القروض وراس المال وتمويل الحيازة. وتتركز هذه الريادة تحديدا في سوق الصكوك حيث قادت شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة جداول المديونيات المشتركة في كل سنة فردية منذ إصدار سندات الدين في السوق وأيضا في قطاع القروض والتمويلات المشتركة. كما قادت شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة خلال العام 4 إصدارات صكوك وهي الشركة الوطنية للنقل البحري، البنك العربي الوطني، شركة المراعي والبنك السعودي البريطاني.

تمويل المشاريع والصادرات

إن فريق تمويل المشاريع والصادرات في شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة هو المستشار والمرتب الرائد لتمويل المشاريع في المملكة العربية السعودية إضافة إلى التمويلات المعززة من وكالة ائتمان الصادرات. ويتراوح عملاء القسم بين مطورين من القطاع الخاص إلى مؤسسات حكومية تبحث عن شراكات في القطاع الخاص. ويتمتع الفريق الحاصل على العديد من الجوائز خبرة عميقة في قطاعات البترول والغاز والبتروكيماويات والتعدين والمعادن والكهرباء والمرافق العامة والنقل والبنية التحتية.

وقد أنهى القسم بنجاح خلال العام معاملتين استشاريتين كبيرتين لمشروعين كبيرين لشركة أرامكو السعودية بخصوص تنفيذ مشروع وحدة فصل الهواء لجيزان، ومع شركة سوميتومو للكيماويات بخصوص توسعة مجمع رابغ للتكرير والبتروكيماويات إضافة إلى تأمين العديد من التفويضات الأخرى في قطاعي البتروكيماويات والبنية التحتية، بما في ذلك ترتيب الدين لأول مرفأ تجاري خاص وكامل الخدمات التجارية، وهو ميناء الملك عبد الله.

إدارة الأصول

حافظ قسم إدارة الأصول في شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة على مركز قوي خلال السنة في إدارة تفويضات الأسهم المحلية لعملاء الشركات والأفراد والخدمات المصرفية الخاصة. وتوفر شركة اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة مجموعة واسعة من الصناديق الاستثمارية تضم صناديق محلية وإقليمية إضافة إلى توفير صناديق متخصصة تغطي القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة كصناديق شركات البتروكيماويات والمؤسسات المالية. كما توفر الشركة ايضا انكشافا للسوق السعودية من خلال الاستراتيجيات الفعالة وأيضا السلبية بما في ذلك صندوق العملات المتداول المدرج في سوق تداول.

وقد فازت شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة بالعديد من الجوائز المتعلقة بنشاطها شمل ذلك سبع جوائز من مدراء صناديق الاستثمار للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما في ذلك جائزة أفضل مدير اصول لعام 2014م وجائزة أخرى من قبل مجلة غلوبال إنفستور هي "أفضل مدير أسهم للعام". كما فازت شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة بجائزتين خلال السنة من Lipper عن أفضل أداء للصناديق. وكانت شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة قد رشحت مرة أخرى لعدد من الجوائز من قبل جوائز مدراء صناديق الاستثمار للشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن الأداء لعام 2015م، وسيتم الإعلان عنها في شهر يناير 2016م.

وساطة الأسهم

يواصل قسم وساطة الأسهم الحفاظ على موقعه في السوق بالرغم من تباطؤ الحركة الإجمالية للسوق. ويقدم قسم الوساطة سلسلة شاملة من الخدمات للمؤسسات والأفراد وعملاء الخدمات المصرفية الخاصة بما في ذلك تداول الأسهم من خلال مختلف وسائط إيصال الخدمات والتي تشمل الوسائط المباشرة للدخول إلى السوق مثل (اتش اس بي سي تداول و اتش اس بي سي مباشر) وخدمة Fix-In والهاتف المصرفي من خلال مركز الوساطة المباشر، هذا بالإضافة إلى عشر مراكز استثمار في مختلف أنحاء المملكة.

أبحاث الأسهم:

رسخت شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة قاعدة أبحاث رائدة في مجال الأسهم تلبي احتياجات مدراء الصناديق المحليين والعالميين. ويغطي فريق الأبحاث 55 سهما سعوديا تمثل أكثر من 80% من رأسمال سوق الأسهم السعودية. وقد تم تصنيف الفريق لفترة سبع سنوات متواصلة بالمرتبة الأولى بالنسبة لأبحاث الأسهم لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما يحقق العديد من محلليه بشكل متواصل مراتب عليا في قطاعاتهم الفردية. كما واصل مؤتمر مستثمري الأسهم السنوي الذي ينظمه القسم استقطابه لكبرى الشركات السعودية وأكثر من 100 عميل عالمي.

خدمات الأوراق المالية:

كانت سنة 2015 سنة بارزة لأعمال وحدة الحفظ المباشر والمقاصة كجزء من خدمات الأوراق المالية خاصة مع فتح سوق الأسهم السعودية للشركات الأجنبية. وقام القسم بإجراء قدر هام من إعادة الهيكلة للفريق والاستثمار من ناحية الموارد البشرية والأتمتة وذلك استعداد لفتح السوق. وقد نجحت شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة في الحصول على أول تسجيل المستثمرين الأجانب المؤهلين QFI وأول صفقات يتم تنفيذها وتسويتها في السوق. كما قام القسم بإجراء الحملات التعريفية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وآسيا إضافة إلى العديد من الاتصالات التعليمية لتثقيف المستثمرين المحتملين بالسوق السعودية. وواصلت خدمات الأوراق المالية في شركة اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة سيطرتها على السوق من ناحية طلبات التسجيل المقدمة حيث حافظت كما في 30 نوفمبر 2015 على نسبة 100% من حصة السوق من الأصول تحت الحفظ للمستثمرين الأجانب المؤهلين QFIs.

إضافة لفتح السوق للمؤسسات خارج المملكة فقد قام سوق الأسهم السعودية بتحسين البنية التحتية لإجراءات التسوية مع طرح طريقة الحفظ المستقل وأصبحت خدمات الأوراق المالية واحدة من أوائل وكلاء الحفظ الذين يتم تأهيلهم لطريقة الحفظ الجديدة وأيضا لاستقبال العملاء بناء على تلك الطريقة.

موافقة مجلس الإدارة:

وافق وأقر مجلس إدارة البنك على القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م وذلك بقرار صدر بالتمرير في 5 جمادى الأولى 1437 هـ الموافق 14 فبراير 2016م.